عبد الرحمان الكوهن

الدعوة إلى الإصلاح

مجموعة افتتاحيات
أسبوعية الإصلاح

العدد التاسع
2018

- الدعوة إلى الإصلاح
- عبد الرحمان الكوهن
- الإيداع القانوني: 2019 MO 1864
- ردمك: 978-9920-37-418-7
- الطبعة الأولى : 2019
- الطباعة : أنفوبرانت

ليس بيننا هشيم..
بل بيننا رجال هشام

حزب الإصلاح والتنمية مبني على الرجال الأقوياء، أقوياء بإيمانهم ووطنيتهم وإخلاصهم للشأن العام، أقوياء لأنهم لا تغريهم المواقع والمظاهر، يناضلون بصدق من اجل تحقيق رسالتهم التي طوقوا بها أنفسهم وضمائرهم، ألا وهي الدفاع عن المحرومين، الطبقات المحرومة تزداد حرمانا على حرمان، بيد أن الطبقة الغنية تزداد غنى على غنى، زادهم الله من فضله إن كان غنى مشروعا حتى يتمكنوا من أداء الزكاة والتصدق على الفقراء والمساكين.

حزب الإصلاح والتنمية يدافع عن الطبقات المحرومة من العدل والإنصاف والمساواة والحقوق، محرومة من العلم النافع والصحة الجيدة والشغل الذي يمكنها من مجابهة ضروريات الحياة، محرومة من السكن اللائق والتنمية الحقيقية، محرومة من الحنان العائلي والتضامن.

هذا كله يجعل من الإصلاحيين عائلة متراصة البنيان، يناضلون ويقولون الحقيقة ولا ينافقون، يدافعون عن بعضهم البعض ويهتمون بالتنظيم السياسي داخل حزبهم لأنهم مكلفون بالتوعية والتربية والتعبئة وتكاثف الجهود الطيبة وتضافر النيات الحسنة لتحقيق الصالح العام.

الإصلاحيون جادون صبورون قويو العزائم خدومون.
مناضلو حزب الإصلاح والتنمية ملتصقون بالطبقات الشعبية لأنهم منها وإليها فاطلاعهم على حاجياتها الضرورية ومشاكلها الحقيقة تجعلهم جنودا مجندين يدافعون عن الطموحات ولا يخشون أي اضطهاد ولا يقبلون أي مساومة.
الإصلاحيون حريصون كل الحرص على أن يجعلوا من الجيل الراهن مواطنين فخورين بأجدادهم الذين خاضوا الكفاح الوطني، حتى يرغبوا في السير على نهجهم واقتفاء أثرهم.
الإصلاحيون يريدون أن ينهضوا باقتصاد بلادهم، إلى حد يضمن النهضة الاجتماعية المرغوب فيها وهي قبل كل شيء العيش الكريم من شغل وسكن ومدرسة ومستشفى وماء صالح للشرب وطريق وإنارة، يطمحون إلى خلق مجتمع متساو ومتكامل ينمو فيه المستوى المعيشي بعيدا عن الفوارق الاجتماعية والتفاوت الباهظ في المداخيل والمحصولات والأرباح.
مطالب معقولة وليس فيها ما يبعث على التضمر. لا تشنج في مناضلينا ولا نفاق ولا حقد، ومن أراد البحث عن الفتيل الذي يوقد النار في الهشيم فإنه يضيع وقته فنحن لا ندخر النبات اليابس

افتتاحية عدد 755:
الجمعة 24 ربيع الثاني 1439 موافق 12 يناير 2018.

قدرة حزب الإصلاح والتنمية

برهن حزب الإصلاح والتنمية منذ نشأته في يونيو2001، على قدرته على مواجهة التحديات والتغلب على الصعاب كلما حاولت النيات السيئة المس بالتوافق الذي يسود صفوفه والتراضي الذي يجمع بين أعضائه والانسجام الواضح في رؤيته أي إصلاح الأوضاع وتعديل المفاهيم.

الوضعية التي تعيشها البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تتطلب توحيد الصفوف وجمع الكلمة وليس تشتيت الأحزاب وتصدعها لان هنالك إصلاحات ضرورية من واجب الجميع الإسهام فيها وتحقيقها وتوفيرها لمختلف الطبقات الشعبية وخصوصا المحرومة التي عاهدنا الله على الدفاع عليها والأخذ بيدها.

نحمد الله على إجماعنا على ملكيتنا ونتمنى لتسيير الشأن العام في بلادنا أن يسلك طريقا أكثر استقامة وعدلا ووضوحا وحكامة.

إننا نحذر مناضلينا من مرض نفي الآخر، لا في صفوفنا ولا في الحقل السياسي، فالتنافس يجب أن يكون على الأصلح والأفيد والأنفع والأجدى.

الدليل على ذلك أن حزبنا منذ نشأته وهو يدافع عن المفهوم الجديد للسلطة الذي جاء به الخطاب السامي لـ12 اكتوبر 1999، حتى حصل حراك الحسيمة في السنة الماضية فجاء الزلزال السياسي وشرعت الدولة في تأديب وتنحية الذين لا يطبقون

المفهوم الجديد وحزبنا يطلب المزيد من التطهير.
لنا في حزبنا حزب الإصلاح والتنمية قوانيننا وأرضيتنا وقانون الأحزاب وخطب أميننا العام المنبثقة من برنامجنا وأهدافنا، ولا يجمل بأي أحد أن يعبث بكل ذلك الرصيد طمعا في حب الظهور للإجهاض على كل مجهوداتنا ومكتسباتنا في القضاء على الفقر والأمية وإدماج المعوقين في المجتمع والنهوض بالعالم القروي وتحسين وضعية المرأة والشباب وإكمال تشييد دولة الحق والقانون وبناء مجتمع متضامن متحاب واحترام حقوق الإنسان.
بفضل الله وعونه فان قدرة حزب الإصلاح والتنمية على مواجهة المناورات ستقوى وتستمر.

افتتاحية عدد 756:
الجمعة 02 جمادى الأولى 1439 موافق 19 يناير 2018.

ضرورة التصدي للمناورات

حينما يعجز المسؤول السياسي عن القيام بدوره التمثيلي والتأطيري والإرشادي والتوجيهي بفعل خارجي، مقاومة مراكز القرار له أو بفعل داخلي مناوشات الانتهازيين والوصوليين وذوي النيات السيئة، تفقد السياسة عمقها ومسيرتها وقدرتها وأداءها ومسؤوليتها ويضيع المجتمع في أداة من الأدوات الضرورية للحفاظ على المكتسبات وجلب أخرى لصالح الطبقات الشعبية والتصدي للجمود الاقتصادي الذي يواكب دائما التقهقر السياسي وتكون له ـ لا قدر الله ـ انعكاسات وخيمة متعددة على معيش المواطنين.

لذلك يجب مقاومة الإعجاز والتصدي لما أصبح متداول اليوم بمعنى «البلوكاج» السياسي.

يجدر بكل الفاعلين السياسيين أن يعتبروا أن الأولوية القصوى هي مصلحة الوطن وضرورة التعبئة ضد الفساد بكل أشكاله وأنواعه.

مع الأسف الشديد تغلب عند البعض المصلحة الشخصية على الصالح العام، المهم عندهم هو التموقع والوصول إلى الصفوف الأولى عن جدارة أو عن غير جدارة واستحقاق بقدر ما يهمهم الربح، لا تهمهم خدمة مصلحة الوطن والمواطنين والعمل على تحسين ظروف عيش الطبقات المسحوقة.

حزبنا حزب الإصلاح والتنمية نشأ من أجل الدفاع عن الطبقات

المحرومة، ومازالت هذه هي وظيفتنا رغم كون جماعة ضئيلة أصابها فيروس المناورة والانقلاب على أسس الحزب لخدمة مصالح شخصية، فأبانت عن انتهازيتها الفاسدة ومحاولة المس بمصداقية من أحسنوا لها، يحق فيها القول: «اتق شر من أحسنت إليه» يقابلون الخير بالشر والإكرام بالتمرد.

إصلاح الحقل السياسي يتطلب إبعاد الانتهازيين عن صفوف الأحزاب الجادة، تدعي أنها نخب، ولكن لا مصداقية لها، وقديما قال الكاتب: "علم بلا ضمير خراب للنفس" يمكن أن تكون طبيبا أو مهندسا أو محاميا أو أستاذا ولكن إذا لم تكن تتحلى بالضمير فأنت لا شيء وكفاءتك لا تفيد ولا تنفع.

افتتاحية عدد 758:

الجمعة 15 جمادى الأولى 1439 موافق 02 فبراير 2018.

مـــا زلنـــا ننتـــظـــر

منذ 2012 كنا كلنا رجاء في أن تفتح أبواب الأمل في مستقبل واعد يستجاب فيه لانتظاراتنا في تخليق الحياة العامة ومحاربة الثراء الفاحش والتخفيف من الفقر المدقع عند الطبقات المحرومة والمهمشة وصون كرامة المواطنين وتحقيق المساواة بين شرائح المجتمع ورفع المستوى المعيشي للطبقات الدنيا وتطليق اليأس وحل معضلة عطالة الخريجين والقطع مع جميع مظاهر الفساد المتنوعة والمشينة والحد من اقتصاد الريع والتملص الضريبي والعبث واللامسؤولية.

طبعا كنا على يقين أن ذلك لن يتأتى في شهر أو في سنة، ولكن كنا ومازلنا ننتظر البوادر، إذ من الخطير أن لا يجد المواطن على أرض الواقع بدايات من الوعود التي أعطيت له، لأن ذلك أمر يولد أزمة عدم ثقة المواطن في من يوزعون الوعود،

ولا يجادل أحد في أن وعود " البيجيدي" في الحملات الانتخابية والبرامج المقدمة كانت جدابة إلى أقصى حد، وكذا الشأن بالنسبة للأحزاب الحاكمة، وبما أنّ المواطن لم يحس بعد بتحولات إيجابية ملموسة تمس حياته اليومية فمن الطبيعي أن يخيب ظنه.

بجانب ذلك نلاحظ أن العمل السياسي أصبح في تقهقر، والمجال الديمقراطي في تعثر، بعدما افتقدت المؤسسات المنتخبة ثقة الشعب واحترامه وتقديره، وأصبح هاجس الأحزاب الكم العددي

من النواب والمستشارين والمستشارين المحليين والتموقع في الصفوف الأولى، وأصبح هاجس بعض النخب هو الصعود في السلم الاجتماعي لا بالكفاءة والاستقامة والورع ولكن بالمال والجاه والتناور.

فالانتخابات أصبحت مركبا لوصول بعض الانتهازيين والمتاجرين في الإرادة الشعبية إلى مراكز القرار، وبعض الأحزاب السياسية لم تعد تشكل مدارس للتنشئة على الإيمان والوطنية والإخلاص للشأن العام والاستقامة، وحقلا خصبا لإنتاج النخب والكفاءات والأطر، ولم تعد السياسة بنفسها مهنة نبيلة قائمة على نكران الذات والفضيلة والتطوع وخدمة المصالح العليا للبلاد كما كانت على عهد أسلافنا تغمدهم الله برحمته.

فغرفتا البرلمان تحتويان على بعض المتهربين من دفع الضرائب للدولة أو النفقة للأبناء والمطلقات، وتحتويان أيضا على بعض المتهمين في جرائم الاغتصاب أو إعطاء شيكات بدون رصيد أو على مدافعين عن شاربي الخمر وزارعي الكيف، أما عن بعض الجماعات المحلية فحدث ولا حرج، نهب وسرقة وإتلاف وترامي على أراضي الغير وصفقات وهمية و.. و .. و ...

البرلمان يكلف الخزينة 70 مليار و387 مليون سنتيم سنويا، وإنتاجه التشريعي ضعيف، وحضور ساكنيه أضعف، قد اقترحنا مرارا حذف الراتب الشهري للبرلمانيين على أن يحل محله تعويض عن الحضور.

بعد أزيد من 6 سنوات لم يشعر المواطن بأن أحواله تتحسن، وأنه يستفيق كل يوم على إجراء جديد يعيد له الثقة في أقوال الحاكمين.

إن تضرع الحكومة بعدم توفير الموارد المالية لخلق الوظائف للعاطلين مثلا، لا يصمد أمام كل أشكال اختلاسات المال العام التي تطفح بها تقارير المجلس الأعلى للحسابات ولجن تقصي الحقائق والاستفادة من الأجور العليا وشتى أنواع الامتيازات.
لقد كان أولى بالحكومة من بداية عهدها أن تتصدى للرواتب والتعويضات الباهظة التي تثقل كاهل الخزينة العامة، وكان على وزراء حزب العدالة والتنمية أن يتنازلوا على جزء من راتبهم، لا لحزبهم بل للخزينة، وكذلك نوابه في البرلمان حتى يكونوا قدوة يتبعهم الآخرون في سن سياسة التقشف الفعلي.

افتتاحية عدد 759:
الجمعة 20 جمادى الأولى 1439 موافق 09 فبراير 2018.

الحفاظ على كيان الحزب

تنص المادة 46 من القانون الأساسي لحزب الإصلاح والتنمية على أن من مهام الأمين العام الحفاظ على كيان الحزب والسهر على حسن سيره، أي التصدي لكل من سولت له نفسه زعزعة أوضاع الحزب أو تشتيت صفوفه المتراصة أو نشر الإشاعات المغرضة والأكاذيب التي ليس لها أساس من الصحة بقصد المساس بسمعة القياديين وتلطيخ صورتهم.

الأمين العام لا يتشبث بالكرسي، كرسي بدون امتيازات ولا راتب شهري ولا خدام المنزل ولا سكن ولا سيارة ولا هاتف ولا ماء ولا كهرباء ولا تدفئة بالمجان، كرسي خدمة المحتاجين والدفاع عن مصالح البلاد والعباد. فماضينا والحمد لله يدل علينا، وما دام القانون يعطينا حقا فإننا نقوم بالواجب ولا نتردد في الاضطلاع بالمسؤولية وأداء المهمة أحسن الأداء، مهمة الدفاع عن المحرومين والضعفاء والمساكين والأخذ بيدهم،

وحتى إقراض المال من مالنا الخاص لبعض الطلبة المحتاجين الراغبين في متابعة دراستهم، كمن وصلوا لسلك المحاماة مثلا وأصبحوا يشهرون بنا ويحاولون تشويه سمعتنا، ولكن عبثا يحاولون، فكل منا معروف على الساحة الداخلية والخارجية بإيجابياته وسلبياته، كفانا قول الشاعر: " إن أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا"، وقول الحديث الشريف "اتق

شر من أحسنت إليه".
حزب الإصلاح والتنمية والحمد لله يحظى باحترام كافة الأحزاب الوطنية سواء الصغرى أو الكبرى، من في الأغلبية ومن في المعارضة، لأنه معروف بإيمان قائده ووطنيته وإخلاصه للعرش والجالس عليه وتفانيه في خدمة الصالح العام. لسنا ضد أحد ولا نضمر الحقد لأحد ولا نسعى لإلحاق الضرر بأحد، نتبع قول الشاعر: "لو كان في مسرتي ما يضرك لجعلت مضرتي في ما يسرك".
لذلك وحتى يبرز من بين الصفوف مناضل مومن وطني غيور على الحزب، نقي تقي، لا نرى أي مانع في أن يتحمل مسؤولية القيادة كرب عائلة راع بأفراد عائلته، لا طمع له في المال والظهور والتموقع، بل قصده خدمة الصالح العام بدون مقابل.
سنستمر في تقوية صفوف الحزب وإصلاح ما أفسده المتآمرون، داعين المومنين الوطنيين المخلصين الجادين مؤازرتنا، لأن طريق الجد والكد والعمل المتواصل ينتظرنا، والتاريخ لا يرحم، ولكن من سار على الدرب بعزيمة قوية ونية حسنة لابد أن يصل.
إن المتطاولين على قانون الحزب بعقد تجمع في الصخيرات أطلقوا عليه ظلما وعدوانا المؤتمر الثالث للحزب مؤتمر لم يحضره لا الأمين العام الشرعي للحزب ولا المكتب السياسي القانوني للحزب ولا اللجنة المركزية القانونية للحزب ولا المكاتب المؤسسة قانونيا ولا منتخبي الحزب في المجالس البلدية والقروية والبرلمان والغرف المهنية، مؤتمر لم يقرأ فيه لا نظام أساسي ولا تقرير أدبي ولا تقرير مالي ولا برنامج مستقبلي، مؤتمر تخللته

الشتائم وألقاب ونعوت تدل على قلة الأدب والمروءة والاحترام وطغت فيه الاتهامات وكيل التجريح وإطلاق أقوال عارية من الصحة. فالأمين العام ليس دكتاتورا ولا متجبرا ولا متغطرسا ولا متكبرا ولا متعجرفا، يقوم بدوره ومسؤولياته بتواضع وحسن خلق، مفضلا الابتعاد عن الصخب، يجمع ويوحد ويحاول خدمة البلاد والعباد وبدون منّ، هدفه مساعدة المحتاجين في الوصول إلى ما يتطلعون إليه، لا يبالي بالاشاعات والأحقاد والمؤامرات، وعلى الجميع أن يتحرر من العقليات الهدامة ويتحاشى سلوكات التشتيت والتفرقة ويتوجه إلى البناء والتشييد والإصلاح.

والله ولي التوفيق

افتتاحية عدد 760:

الجمعة 2074 جمادى الثانية 1439 موافق 23 فبراير 2018.

إنه انقلاب وليس اختلافا

السؤال المطروح هو من فرط في الحزب وداس بقدميه الحكمة والتبصر والتعقل ووضع مصلحته الخاصة فوق كل شيء واتبع هوى النفس الأمارة بالسوء ولم يخطر بباله ولو دقيقة واحدة «الله يلعن الشيطان» قام باستنفار المناضلين والمناضلات، شمالا جنوبا وشرقا وغربا، ولم يتبعه إلا العدد القليل ممن غرر بهم، ا المومنون الوطنيون المخلصون للشأن العام الأتقياء الانقياء فقد بقوا ثابتين في حزبهم الإصلاح والتنمية، يستنكرون ما وقع يوم الأحد 11 فبراير 2018، في مقهى في محطة البنزين إفريقيا ببوزنيقة. يا لها من مهزلة. لكل أمة أجل، حقا، جاء أجل المتآمرين ليتنصلوا من الحزب، «وما ظلمونا، ولكن كانوا أنفسهم يظلمون» بتصرفاتهم الخارقة للقانون والشرعية. إن الغطرسة تؤدي بصاحبها إلى الهاوية.

حفاظا على الحزب ومبادئه وأهدافه قام المناضلون والمناضلات بالقيام بما يجب القيام به، وكل من يتهمهم بالتعسف والتشهير يبارك محاولة تهريب الحزب، وهو خطأ جسيم كاد يزعزع أركان الحزب لولا وجود الغيورين على الصالح العام، خدام المحرومين والفقراء والمساكين والضعفاء والمهمشين والأرامل والأيتام، لا هرولة وراء التموقع والتظاهر. نحن نحاسب أنفسنا مساء كل يوم على ما قمنا به أو لم نقم به، نخاف الله، لا نكذب

ولا نحرف الحقائق، ولا نعطي الوعود ولا نفي بها كالبعض الذين يتظاهرون بالأخلاق.

الأمين العام المنتخب يقوم بعمله بجد، يحترم الجميع ولا يعادي أحدا ولا يحقد على أحد حتى الذين أساءوا إليه، ولا يحتقر أحدا، لا يتشبث بالمنصب الزائل خصوصا، ليس فيه أي امتياز بل بالعكس فيه ما يدفع إلى القول في بعض الأحيان «اتق شر من أحسنت إليه»، والحمد لله على كون المناضلين الباقين في الحزب يذكرونه بخير ولا يقولون عنه إلا ما يثلج الصدر، ويتأسفون معه على المؤامرة التي لطخت سمعة الحزب، ويعتبرون أن الذين قاموا بها اختاروا بمحض إرادتهم الابتعاد عن حزب الإصلاح والتنمية الشرعي، لم يظلمهم أحد بل ظلموا أنفسهم بتصرفاتهم الخرقاء.

افتتاحية عدد 761:

الجمعة 2018 جمادى الثانية 1439 موافق 02 مارس 2018.

الإصـــلاح والـتـــنـــمـــيـــة

نشأنا في يونيو 2001 معتقدين أنّنا سنساهم بصدق وإيمان قويين في إصلاح أوضاع البلاد وتعديل المفاهيم والأخذ بيد المحرومين والمهمشين والفقراء والمساكين، غير أننا لم نكن نتصور أن حزبنا سيتعرض للقصف من طرف مؤسسيه والملتحقين به، كرمناهم وأخذنا بيدهم وأحللناهم مناصب ما كانوا ليحلموا بها، وما كنا نعلم ما في قلوبهم وما تحتوي عليه نواياهم حتى حدث ما حدث. وإنّه ليحزننا ما فعلوه بحزب كان يأويهم ولكن لم يحافظوا عليه، حطموا سمعته وحاولوا زعزعة أركانه حتى أصبح الناس يقولون: أهكذا يتصرف من يدعون أنّهم مناضلون وطنيون يدافعون عن الشعب..؟!

حينما فعلوا فعلتهم أجمعوا أمرهم عشاءا، فلما أصبحوا أصبح الشمالي يطعن في الجنوبي ويوجه دعواه إلى الرباط مدعيا بأن جمع بوزنيقة المؤرخ في 11 فبراير 2018 باطل..! لقد شهد شاهد من أهلها ولم يبق لنا ما نقول. غير أن التصرفات الصبيانية لن تلهينا عما هو أهم، أي الكد والجد في العمل المتواصل من أجل مصلحة البلاد، متابعة قضيتنا الوطنية الأولى وما سيسفر عنه اجتماع البرتغال بين الوفد المغربي المكون من وزير الخارجية والتعاون وسفير المغرب في منظمة الأمم المتحدة من جهة، والمندوب الشخصي للأمين العام لهيأة الأمم المتحدة هورست كوهلير، ومشكل الصيد البحري ومحكمة الاتحاد

الأوروبي، وتبعات الجو المضطرب على الفلاحة والطرق والمناطق الجبلية والمناطق الهشة وباقي القضايا الوطنية التي هي أهم من هذه الزوبعة.

إن المتنصلين من حزب الإصلاح والتنمية وهم يحاولون الاتصال بمنسقي الحزب عبر الأقاليم المغربية يطلبون منهم أن يستنكروا ماذا..؟ فاستنكارات اجتماع بوزنيقة تتهاطل على الحزب مند منتصف فبراير 2018 إلى اليوم، وهو ما يقوي عزيمتنا ويوطد دعائم تشبثنا بحزبنا ويجعلنا نضع كل التراهات خلف أذنينا وتحت قدمينا.. القافلة تسير، وفق الله مسراها.

حسابات الحزب مضبوطة، والأمين العام يسهر على تدبيرها تدبير رب العائلة الرؤوف المستقيم ويراقبها محاسب محلف، وتوجه في آخر كل سنة الى المجلس الأعلى للحسابات الذي ليس لنا في حزب الإصلاح والتنمية معه أية مشكلة والحمد لله.

افتتاحية عدد 762:

الجمعة 20 جمادى الثانية 1439 موافق 09 مارس 2018.

أزمـــة الـــقـــيـــم

إن أزمة القيم إذا هي طالت ساقت الأمة إلى الانحطاط ما لم تستفق من سباتها وتتراجع عن غيها وتعود إلى كل ما هو جميل في سلوكها وصالح في تصرفها وأخلاقي في تعاملها ونافع لشعبها: العلم والضمير والاستقامة.

إن ما يربط المواطن من علاقة بدولته هي قبل كل شيء الأخلاق من الجهتين: مواطن متخلق يحترم القانون، ودولة غير متسلطة ولا معنفة ترعى مصالح الناس وتنكب على الاحتياجات الاجتماعية للطبقات الشعبية وتنصت إلى الشعب الذي يطالب بالعدل وبالقضاء على الرشوة والزبونية والمحسوبية واستغلال النفوذ وتبديد المال العام، وهي شوائب لا تختص بها الدولة وحدها بل كذلك بعض الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وبعض المنتخبين ورؤساء الجماعات، وخير دليل على ذلك التلاعب بالصفقات، وهنا يجب أن نثمن ما يقوم به السيد وزير الداخلية المحترم من إقالات وتوقيفات لمسؤولين ورؤساء خالفوا القوانين والنظام العام.

الغريب أننا دولة مسلمة يجب علينا أن نتشبث أولا بآداب الإسلام وخلقه قبل أن نخضع إلى القوانين والأعراف، ولكن مع الأسف الشديد أصبحنا لا نحترم لا هذا ولا ذاك، لا نتبع الدين ولا نحترم القانون، ولعل الخطر كل الخطر هو الاستمرار في هذه الطريق. فالدولة مطالبة بالاهتمام بالصالح العام، والصالح العام هو النظام

والعدل وإعطاء كل ذي حق حقه، الصالح العام هو تربية النشئ على مكارم الأخلاق وحسن التصرف والقناعة ومحبة الغير، أن تحب لغيرك ما تحبه لنفسك.

هناك أزمة عميقة تعرفها العلاقة بين المواطن والأحزاب السياسية، لا كلها بل بعضها، الأسباب الكامنة وراء أزمة الثقة معروفة، منها أساسا عدم الوفاء بالوعود والعهود وشراء الأصوات عند الانتخابات ثم الوصول إلى المنصب وتناسي الناخبين، والتدبير الغير الديمقراطي، وعدم محاربة الفساد بل المساهمة فيه، وعدم الانكباب على الاحتياجات الاجتماعية الضرورية وافتقار الجهاز التنفيذي للحكامة الجيدة والتدبير الديمقراطي.

افتتاحية عدد 763:

الجمعة 27 جمادى الثانية 1439 موافق 16 مارس 2018.

الاحتجاجات والاصطدام

الاستجابة لتطلعات ملايين المغاربة وخصوصا المطالب الاجتماعية المتعلقة أساسا بالقوت اليومي تدفع البعض إلى الاحتجاجات واحتلال الشارع والتصرف بكيفية غير حضارية للتعبير عن عدم رضاهم، رافضين أي حوار، الشيء الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى الاصطدام مع السلطة، مع الأسف الشديد يكون الوسطاء المؤهلين طبيعيا لتقريب وجهات النظر، ونزع فتيل الفتنة، اقصد الأحزاب والنقابات قبل أن تتأزم الأمور، يكون قد غابوا أو فشلوا في تبريد الدم من الجهتين.

ناسف للتطورات التي حصلت سواء بالحسيمة أو جرادة وما تخللها من عنف. المنطقة تقع قرب الحدود ومما لا شك فيه أن هناك أيادي تعمل في الخفاء لإشعال الفتن والفوضى لان بلدنا يحسد على استقراره، فعلى الجميع أن يتحلى بالحكمة والتبصر وهدوء الأعصاب حتى يجد المسؤولون حلا للمطالب المشروعة للسكان في العيش الكريم والشغل والتنمية المحلية ولكن بدون اهتزازات وبدون قلاقل.

إن المطلوب منا جميعا حكومة وبرلمان وأحزاب ونقابات ومجتمع مدني أن نرقى كلنا إلى ما تتطلبه الأحداث من حلول ناجعة وإنجازات وإبداعات للتصدي لما تنبأت به منظمة العدل والتنمية لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمات دولية أخرى، لا قدر الله، ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتفشي الفساد وانتشار

البطالة واتساع موجة الاحتجاجات الاجتماعية وانخفاض النمو الاقتصادي إلى 2.8 خلال السنة الجارية 2018، وستزداد الفوارق بين الجهات وبين الطبقات الشعبية بسبب غلاء السكن وارتفاع كلفة النقل والخدمات الصحية وضعف مردودية الاستثمار. هناك كذلك ضعف انعكاس وثيرة النمو على التشغيل وعلى تحسين جودة التعليم والخدمات الصحية، وهذه الوضعية السوداء تتفاقم في المناطق القروية والجبلية، كل ذلك يتطلب التخطيط المتقن والاستعداد الجاد والترقب الحذر.

افتتاحية عدد 764:

الجمعة 06 رجب 1439 موافق 23 مارس 2018.

الوقاية خير من العلاج

لفت انتباهي ما نشرته يومية "المساء" صباح الاثنين 26 مارس، على صفحتها الأولى تصريح لا يبعث على الارتياح لمولاي إسماعيل العلوي، الأمين العام السابق لحزب التقدم والاشتراكية، "أعتقد أن المستقبل غير مشرق والحالة غير مرضية بالمغرب، إن لم نتحرك قد يتحول الأمر إلى ما لا تحمد عقباه". أما الأستاذ أحمد اليازغي، الكاتب الأول السابق لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فقد صرح بأن التراجعات الحالية في الحقل الديمقراطي نتيجة إضعاف الأحزاب السياسية وغياب منظمات قادرة لها امتدادات شعبية، إننا وصلنا إلى وضع سيء جدا . زد على ذلك ما نشرته "أخبار اليوم" الأربعاء 28 مارس حول التقرير السنوي لمؤسسة ألمانية وضعت المغرب في مرتبة لا تفصله عن الأخير إلا 39 دولة تشخيصا للأوضاع الاقتصادية والتدبيرية والوضع السياسي وشراء الأصوات في الانتخابات ولو بعد صدور الدستور الجديد لـ 2011.

المقالان ذكراني بما تنبأت به في بداية السنة الحالية 2018 منظمة العدل والتنمية لدراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة دولية أمريكية أخرى من تفشي الفساد في مغربنا وانتشار البطالة وتفاقم الفوارق بين الجهات وبين الطبقات الشعبية وفوارق

في توزيع الثروة واتساع موجة الاحتجاجات الاجتماعية. كل ما سبق ذكره لا ينبئ بخير لا قدر الله الشيء الذي يتطلب الرجال المومنين الوطنيين المخلصين الأتقياء الانقياء الأكفاء المسلحين بالحزم والعزم والنضال ونكران الذات.

لذلك المطلوب منا جميعا حكومة وبرلمانا وأحزابا ونقابات ومجتمع مدني أن نرقى إلى مستوى ما تتطلبه الأوضاع من حلول ناجعة وإنجازات وإبداعات، أولا بمراجعة أنفسنا وتنقية صفوفنا من المصلحيين والمفسدين والانتهازيين، ثم جمع الكلمة. الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية لابد منها، ولكن يجب أن تكون نقية، لابد منها لأنها تساهم في تنظيم المواطنين وتشارك في تمثيلهم وتأطيرهم وتكوينهم على تدبير الشأن العام.

إذا تحركنا كلنا وقضينا على الفساد بكيفية حقيقية وليس فقط بفضحه في الصحافة وفي البيانات والبلاغات ثم السكوت، تنقية الأجواء تتطلب محاكمة ومعاقبة المفسدين من أي مستوى كانوا، وزراء أو منتخبين أو رجال سلطة أو مدراء.. ولا يجدر بنا أن ننتظر سنة أو سنتين أخرى حتى يكلف جلالة الملك رئيس المجلس الأعلى للحسابات بالدخول في الميدان. نتفاءل خيرا بما شرع في القيام به السيد وزير الداخلية بمتابعة عدد من رؤساء الجماعات ولكن هذا لا يكفي، يجب على كافة الوزراء تنقية وزاراتهم ومراقبة موظفيهم، وعلى القضاة أن يعطوا لكل ذي حق حقه، وعلى الدولة أن تستعيد أموالها من سراقيها وممتلكاتها من

محتليها، وعلى المسؤولين أن يطبقوا المفهوم الجديد للسلطة كما جاء في الخطاب السامي لأكتوبر1999، وعلى الكبار والنافذين أن يحترموا القانون، بهذا السلوك يمكننا زرع آمال جديدة في النفوس وبث الحماس في صفوف المواطنين والمواطنات واستعادة ثقة الشعب والقضاء على الركود المزعج الذي نحياه الآن. من جد وجد ومن سار على الدرب وصل، إن الملك نصره الله يحب الأحزاب الجادة، فكونوا جادين وفقكم الله.

افتتاحية عدد 765:

الجمعة 12 رجب 1439 موافق 30 مارس 2018.

من جهاد إلى آخر

خرجنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر فالحمد لله على أن وفقنا لما فيه الخير والصلاح. نحن اليوم في حزب الإصلاح والتنمية مطالبون بالمزيد من توحيد الصفوف وجمع الكلمة وصفاء النية. معركة البناء والتشييد والخلق والإبداع التي نحن مقبلون عليها تتطلب الجد والكد والعمل والصبر والتحمل والتآزر والتعاون، ما يجب أن نقوم به ليس بالشيء الهين، التأطير والتكوين السياسي والانخراط في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام ومحاربة الفساد.. مهام نبيلة ومضنية في آن واحد، تتطلب منا قبل كل شيء أن نقوم بالنقد الذاتي لنرى هل نحن أكفاء لممارسة هاته الأنشطة، هل نحن متشبعون بمحبة الآخر قادرون على خدمته بدون مقابل، قادرون على التضحية..

حزبنا حزب الإصلاح والتنمية ندر حياته لخدمة الصالح العام، لذلك كل جهودنا يجب أن تنصب نحو هذا الهدف وأن لا يلهينا شيء آخر يضعف وحدتنا ويخلخل صفوفنا، الأشياء التافهة علينا أن نجعلها خلفنا، مناصرتنا للقائد ليست من أجل أي جزاء أو أي امتياز لأنها مناصرة أفكار ومبادئ وقيم وتوجهات، ولا يجمل بأي أحد منا أن يطمح في أن يكون دائما من كل المهمات، اليوم عمر وغدا زيد، وبعد غد سعد وبعده سعيد وهكذا دواليك حتى يشارك كل المناضلين والمناضلات في ممارسة التسيير والانجاز لا نشرب قلوبنا بغض الآخر فيشتد غيضنا، نحن سواء لا حسد ولا

بغضاء، نحب لبعضنا ما نحبه لنفسنا، نتعاون على الخير والصلاح ومحاربة الفساد والمفسدين، لذلك ننبذ الأنانية ومحبة النفس الأمارة بالسوء والاستئثار، علينا أن نقتنع بأن المسؤولية تكليف وليست تشريفا، فالمسؤول بيننا على عاتقه حمل ثقيل من واجبنا أن نساعده على حمله لا بالاحتجاجات والتظاهرات والعرائض ليس هو الحل الصواب بل نحاول أن نجعل أنفسنا مكانه لنجد الجواب، لقد قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في إحدى رسائله لأحد عماله "أدعو الله بالصلاح لقادتكم".

حزب الإصلاح والتنمية والحمد لله مليء بالنيات الحسنة الطيبة المومنين الوطنيين المخلصين لبلادهم ولملكهم، ولي اليقين انه بتضافر جهود الجميع سيصل بحول الله وقوته إلى مصاف الهيآت السياسية الكبرى التي لها مكانتها في هذا الوطن العزيز حتى يدلي بدلوه في إشعاعه وتقدمه وازدهاره

افتتاحية عدد 768:

الجمعة 26 رجب 1439 موافق 13 أبريل 2018.

مـن جـد وجـد

المغرب يعيش حاليا أزمات:
- أزمة سياسية (حكومة غير متجانسة ومعارضة ضعيفة تكاد تكون غائبة تماما وأحزاب سياسية يؤاخذ عليها الشيء الكثير).
- أزمة اقتصادية ومالية (المديونية المرتفعة والتبعية الاقتصادية للأسواق العالمية وتدهور مستوى المعيشة)
- أزمة اجتماعية (تزايد الهوة بين الطبقات وتفشي البطالة والفقر والتهميش والفوارق وإدارة عاجزة عن تلبية حاجيات الناس).
- أزمة ثقافية وسلوكية وتقهقر الأخلاق والمبادئ والقيم وانعدام التربية.

ولإخراج مغربنا العزيز من أزماته الحادة يجب وضع تخطيطات وبرامج جادة بعيدا عن تبادل المصالح والامتيازات بين المسؤولين الساهرين على الشأن العام، ليست دائما التبعية للمراكز المالية الأجنبية مفيدة، بل يجب الاتكال أكثر على النفس، التقشف وحسن التدبير والابتعاد عن الكماليات. إلى متى تفاقم نسبة الفقر..؟ إلى متى تفاقم العجز في ميدان السكن..؟ إلى متى الاغتناء الغير المشروع..؟ إلى متى فساد الحياة العامة وتبذير المال العام..؟ كل هذه النواقص يجب جعل حد لها بيد من حديد.
أين نحن من الالتزام بالتصريح بالممتلكات..؟ أين نحن من الاستثمار لصالح التنمية والقضاء على البطالة..؟ أين نحن من

إصلاح الإدارة والقضاء على الرشوة والتملص الضريبي..؟ أين نحن من تحسين أداء المؤسسات العمومية..؟

الأوضاع الداخلية لها تأثير على سمعتنا في الخارج. نحن قادرون على ترتيب بيتنا من الداخل، فلنتوكل على الله وعلى رجالنا ونسائنا وشبابنا وننكب على محاربة كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرتنا التنموية ونبني مجتمعا يسوده التساوي في التمتع بالحقوق وأداء الواجبات، مجتمع يسوده العدل والديمقراطية والتضامن والأمن والحرية والكرامة وتكافؤ الفرص تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بارك الله في عمره.

إننا في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في دور الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وآليات انشغالها بما يلزم ضمان الشفافية والديمقراطية والجدية من أجل أن تضطلع بالمهام المنوطة بها، تنظيم المواطنين وتوعيتهم وتأطيرهم وتكوينهم وتربيتهم وتمثيلهم.

الاستشارات الانتخابية في حاجة إلى التطهير من كل ما يدنسها ويمس بمصداقيتها، الفساد والمال والمحسوبية والتزوير.

القائمون على تدبير الشأن العام في حاجة إلى التأهيل بالعلم وبالتجربة وخصوصا في المجالس المنتخبة.

الترسانة القانونية المنظمة للانتخابات والأحزاب السياسية يجب مراجعتها مراجعة عميقة.

يجب إعادة النظر في دور الإعلام المغربي لأنه بعيد كل البعد عما نحن في حاجة إليه الآن، التعبئة وتوحيد الصفوف وجمع الكلمة ومحاربة الفساد.

يجب الابتعاد عن الانشغال بالمصالح الذاتية والفئوية عند منتخبينا والتوجه إلى الصالح العام ومصلحة البلاد والعباد، كما يجب على سياسيينا استيعاب تطلعات المواطنين واحتياجاتهم ومحاولة الاستجابة لها.

هاته الإجراءات قمينة بأن تساعد سياستنا الخارجية على أن تجلب لنا أكثر فأكثر من الأصدقاء والمناصرين، وتضمن لبلادنا مكانتها اللائقة بها على المستوى الدولي نظرا - كما أسلفت - لارتباط السياسة الخارجية لكل دولة بأوضاعها الداخلية، وكفاحنا من أجل وحدتنا الترابية علينا أن ندعمه بأكبر عدد من الأصدقاء والمناصرين.

افتتاحية عدد 769:

الجمعة 03 شعبان 1439 موافق 20 أبريل 2018.

التصحيح

تتصف البنية السياسية المغربية بضعف بعض المؤسسات السياسية المنتخبة، بعد الثمانينات البرلمانات التي تعاقبت على المغرب لا تكاد تزاول دورها التشريعي والرقابي على أحسن ما يرام، وغالب أعضائها تشغلهم المصالح الذاتية والفئوية، أما عن الأحزاب السياسية فضعف بعضها وعدم قدرتها على استيعاب تطلعات المواطنين والتعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم أدى إلى العزوف عن التوجه إلى صناديق الاقتراع زيادة على ما شاب الانتخابات من فساد بتدخل المال واللوبيات.

حزبنا حزب الإصلاح والتنمية ما فتئ ينبه إلى الاختلالات ويقدم الاقتراحات ويدعو إلى ضرورة تحسين أداء المؤسسات الوطنية وتفعيل الدور الرقابي والتشريعي الذي تمارسه المجالس النيابية على أن تكون مليئة بالمومنين الوطنيين المناضلين المخلصين للشأن العام.

أملنا وطيد في أن تؤدي الجهوية الموسعة المتقدمة دورها المنتظر منها، أولا إنهاء المشكل المفتعل حول وحدتنا الترابية، ثم ضبط اختصاصات مختلف الجهات على نحو يؤهلها للقيام بدورها في التنمية والتقدم وضمان الازدهار الاقتصادي وتوفير ضروريات الوتبة الاجتماعية والثقافية والحضارية.

نحن نسعى إلى تحسين الأوضاع العامة لمواطنينا ومواطناتنا : الطمأنينة والارتياح والتضامن والتآزر وضمان الحقوق التي

يقابلها أداء الواجبات في ظل إرساء أسس الديمقراطية.
نرجع دائما إلى الكفاءات والنزاهات التي يجب أن تتوفر في المنتخبين لان الأشياء مرتبطة بعضها البعض.
إن من واجب الأحزاب الذي جعل على كاهلها الدستور (الفصل 7) تأطير وتكوين المواطنين سياسيا أن لا تزكي في الانتخابات إلا الأشخاص الذين يتوفرون على مصداقية وروح وطنية عالية، وكفاءة مشهود لها، خدمة الصالح العام وضمانا للديمقراطية ولمفهوم اللامركزية، عند ذلك يمكن أن ننتظر من المواطن أن يساهم فعليا وعن طواعية في تنمية حيه ودائرته وجُماعته وجهته، وبالتالي أن يساهم بحماس وتضامن في التنمية الشمولية لبلاده كشريك فاعل.
حزبنا يدعو دائما على أن لا تكون للمسؤول أي علاقة مصلحية مع الجهة التي هو مسؤول عنها. لقد كثر الحديث أخيرا عن منح صفقات هامة إلى مكاتب أو شركات أو أقارب مسؤولين في الإدارة أو في الجماعات، وهذا يضرب في الأساس القيم والأخلاق والصلاح.
إن ما يميز حزب الإصلاح والتنمية هو اعتقاده الراسخ بأن تخليق الحياة السياسية وتصحيح الخلل الذي يطبع مؤسساتنا المنتخبة مهمة منوطة بالجميع، وأن عملية التصحيح مآلها الفشل إذا لم تبدأ من الفرد والأسرة والمدرسة لتستمر داخل الحزب والجمعيات ووسائل الإعلام السمعية والبصرية.

افتتاحية عدد 770:

الجمعة 10 شعبان 1439 موافق 27 أبريل 2018.

من أجل التنمية

يعاني المغرب من ظرفية اقتصادية صعبة مما يؤثر على تحقيق نسبة نمو تمكن من الحد من هشاشة الوضع. يجب دعم التسويق الداخلي للمنتوج المغربي في مواجهة المنتوج الأجنبي اعتمادا على جودته وتنافسيته (أي المنتوج المغربي) الشيء الذي يتطلب إعادة النظر في أسعار الخدمات والمواد المستعملة وإعادة النظر في الضرائب بشتى أنواعها واليد العاملة والرفع من القوة الشرائية للأفراد والجماعات، هذا مع مواجهة ظاهرة التجارة الغير المنظمة والتهريب التي تسيء إلى المنتوجات المغربية بعد التأكد من مطابقة مواصفات إنتاج السلع المغربية مع المواصفات الدولية وإحكام الرقابة على المنافذ الجمركية حتى لا تتسرب السلع الخارجية إلى داخل البلاد، ومحاربة الرشوة بكيفية جدية صارمة.

إنعاش المقاولات وتأهيلها وتمكينها من الاستثمار سيساعد على إحداث مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى تطوير الجهاز الإنتاجي وتحديثه وكذا إنعاش الصادرات وتزويد المقاولات بالأطر الكفأة المقتدرة وكذا اليد العاملة الكفيلة برفع تحديات العولمة.

إن تنمية القدرة الشرائية تتطلب تحسين منظومة الأجور ورفع

الحد الأدنى للأجور لكافة الطبقة الشغيلة، كما أن الحفاظ على التنافسية يتطلب ـ كما أسلفنا ـ التخفيض من عوامل الإنتاج وفوائد القروض البنكية وسومة البقع الأرضية المجهزة للصناعة وتشجيع المقاولين الشبان.

بالنسبة لسوق الشغل يجب اعتبار خصوصيات كل جهة من الجهات الاثني عشر عند ضبط البرامج التعليمية والتكوينية. إن لكل جهة شخصيتها ومقوماتها ومميزاتها، كما أن هناك تفاوتا بين الجهات ناتج عن سياسات طبقت على امتداد ما يقرب من نصف قرن، وهذا الواقع يلزمنا بضرورة استدراك أخطاء الماضي لضمان توفير شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري بصفة عادلة ومنصفة تجعل الجميع يستفيد من ثمرات النمو.

لتحقيق ذلك ينادي حزبنا، حزب الإصلاح والتنمية، مند نشأته في2001، بجعل الحاضرة تذهب إلى البادية عوض العكس، وذلك بإحداث التجهيزات الضرورية والتثقيفية والترفيهية بالنسبة للشباب، وتركيز وحدات صناعية تعالج المنتوجات المحلية والتقليدية وتمكين الفلاح من القروض بفوائد جد منخفضة مع وضع برنامج استعجالي لمحو أمية المرأة والفتاة.

اعتبارا لخصوصيات كل جهة من الجهات يدعو حزبنا، حزب الإصلاح والتنمية، إلى إلزامية استغلال كل الأراضي الفلاحية بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في التغذية وتنمية أقاليم الشمال والمناطق الواقعة على الحدود مع الجزائر والمناطق الجبلية، مع

فتح الطرق والمسالك والتنقيب عن الماء ومحاربة التصحر وانجراف التربة بالوقاية والتشجير وحماية الثروة البحرية وإنعاش الصيد البحري، ووضع خريطة وطنية للاماكن السياحية بالعالم القروي، وتطوير السياحة الجبلية، وتطوير الصناعة التقليدية التي تميز كل جهة من جهات المملكة.

افتتاحية عدد 771 :

الجمعة 17 شعبان 1439 موافق 04 ماي 2018.

تجنب الفوارق الاجتماعية

التنمية الاقتصادية أساس أي تقدم اجتماعي، فكيف التوفيق بين الميدانين وكيف يمكن لنا أن ننهض باقتصادنا إلى حد يضمن لنا النهضة الاجتماعية وتحقيق رغبات الشعب المغربي في العيش الكريم والشغل والسكن والمدرسة والمستشفى وسد الحاجيات الأساسية كالماء الصالح للشرب والطريق والكهرباء الخ....
تحقيق ذلك يبعدنا عن الفوارق الاجتماعية والتفاوت الباهض في أنماط الحياة المعيشية. ضمان حظوظ متساوية للجميع من أجل الحصول على ما يحتاجون إليه ضروري، وليس من السهل إيجاد مورد للعيش لكل واحد يضمن له دخلا لائقا مادامت المحسوبية والزبونية والولاءات والرشوة ضاربة أطنابها. أرباب المعامل مطالبون بتشجيع عمالهم على الاجتهاد في عملهم للوصول إلى مستوى أفضل. إن احتكار وسائل الإنتاج بين يدي أقلية بعيد كل البعد عن تحقيق العدالة الاجتماعية. حق الملك مضمون إلا أن ضرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تدعو إلى الحد من هذا الحق في كثير من الأحيان ضمانا للتوازن وتجريد رأس المال من السيطرة والطغيان على شؤون الحياة العامة وضمان حياة إنسانية كريمة لأفراد الطبقات الفقيرة.
المصلحة العامة تملي في بعض الأحيان قيودا على الملكية الفردية، مثلا إذا ترتب عن إساءة استعمالها أضرار بالغير يجوز نزع الملكية من صاحبها لمنعه إلحاق الضرر بالغير، كذلك

تعطيل الملك وعدم استغلاله إذا كان في التعطيل ما يؤدي إلى ضرر بالصالح العام.
العلاقات الاقتصادية بين الناس ليس من حقها أن تقام على أسس مادية صرفة، بل على أسس إنسانية خلقية يتحقق بفضلها التكافل والتعاون والتواصي بالخير والبر واحترام الشخصية الإنسانية فينظر كل فرد إلى الفرد الآخر على أنه غاية لا وسيلة لجلب المنفعة، ويحب كل فرد لغيره ما يحبه لنفسه.
على المالك أداء واجبات للدولة وللمجتمع وللصالح العام وللفقراء وذلك في مقابل تمتعه بما بقي له من حقوق.
العمل الإنساني من جملة ما يتوقف عليه الإنتاج، لذلك فان العمل الإنساني محترم، وحق العامل في ملكية أجره مقدس وهو لا يملك إلا أجره، وهذا الأجر يجب حمايته.
من طرق الكسب الغير المشروع، التحكم في ضروريات الحياة واحتكار السلع لرفع أسعارها وما إلى ذلك من الطرق التي تتنافى مع الخلق الكريم ولا تتلاءم مع واجب المواطنة.

افتتاحية عدد 772 :
الجمعة 25 شعبان 1439 موافق 11 ماي 2018.

الحل بين يدي الحكومة

أقل ما يمكن أن يقال عن شهر مايو 2018 أنه لم يكن شهرا يدخل السرور على الفقراء ولا على الأغنياء، يرجع ذلك أولا لكون الحكومة الموقرة لم تجد على الطبقات الشغيلة بما كانت تطالب به وتنتظره، ثانيا إلى حملة المقاطعة التي يخوضها جانب كبير من المستهلكين المغاربة لدفع الشركات المنتجة إلى خفض الأسعار (96 ألف فلاح صغير يمدون شركة "سنطرال" بالحليب سيتضررون من هذا الإجراء، لأن سنطرال ستتوقف عن شراء منتوجهم) مما يجعل الحكومة تفكر في كيفية دعمهم ومساعدتهم في هذا الظرف الصعب .

الأحزاب السياسية والنقابات المهنية تقف عاجزة أمام هذه الحركية التي تعرفها البلاد حاليا، لان اتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات وإجراءات ليست بيدها (أي الأحزاب والنقابات).

ماذا يمكن لهذه المؤسسات مثلا أن تفعل أمام لوبي المحروقات..؟ الحكومة هذا شغلها، غير أن حكومتنا فيها الخصم والحكم، ويصعب عليها اتخاذ اختيارات تجعل حدا للاحتقان. أما الأحزاب فمنذ أن جاءت انتخابات 2007 بمولود جديد أخذ من الهيآت الموجودة الثلاثين، عددا من أعضائها ولا أقول مناضليها وأصبح على رأس القائمة، الأحزاب أقول لم تبق تحظى بثقة المواطنين والمواطنات ولم تفلح لا من قبل ولا من بعد في حل مشاكلهم،

والأمثلة كثيرة، نذكر فقط الحسيمة وجرادة. لذلك فالحركة الاحتجاجية التي اختارها مساكين البلاد للتعبير عن تذمرهم مما آلت إليه الأوضاع ستستمر إلى أن يقع تحول جذري في سائر الميادين بدءا بالمعيشة اليومية للسواد الأعظم من الساكنة وفتح شتى قنوات التواصل معها، هذه المرة على يد السلطات المحلية، بدون تشنج ولا تعالي، وبكامل التواضع والاحترام. يجب الانحناء للعاصفة وتدارس الحلول الايجابية الجدية التي لا تقف عند خفض الأسعار فقط بل تتعداه إلى التخفيف الملموس والمحسوس من الفوارق السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الساكنة قصد تهدئة مواقع التواصل الاجتماعي، قبل التظاهر في الفضاء العمومي، الذي نعتبره أخف الضررين. من الحلول تغيير كيفية التعامل مع المواطنين، أي ضرورة الاحترام والوقار.

الاهتمام بصوت الشارع أكثر فأكثر أصبح اليوم الدور الملح للحكومة التي دأبت مع الأسف الشديد على عدم الاهتمام به (أي صوت الشارع) وبما يكتب في الصحف وبما يوجه إليها من كتابات وملتمسات وشكايات ـ صوت الخلق صوت الحق ـ

من جهة أخرى يجب مساعدة الجهاز التنفيذي على إخماد الحملة بالنصح والاقتراح والكف عن التهويل كما تفعله مع الأسف بعض الصحف التي تصب الزيت عل النار. كفانا من التبخيس والتيئيس وتأزيم الأمور والضرب تحت الحزام. ومن جهتهم الوزراء عليهم أن يتحفظوا في الكلام وينسقوا بينهم في تصريحاتهم ومواقفهم حتى لا يصيبوا أحدا بسوء، ولتكن لهم الشجاعة في الاعتذار عن زلات لسانهم، فالإنسان معرض للخطأ والأنبياء وحدهم

معصومون. وليس العيب في الخطأ بل في التمادي فيه وعدم إصلاحه.

ارجعوا إلى محاربة الفساد والإفساد والجشع والاحتكار أيها الوزراء، عودوا إلى التدبير المستقيم، فكروا في الصالح العام وليس في مصالحكم أو مصالح أحزابكم، كفوا عن تسليم التراخيص والامتيازات والمادونيات للبعض دون الآخرين، فقد أصبحت مصدر اغتناء فاحش واحتكار قوي لمصلحة عائلات دون أخرى مما يولد العداوة والبغضاء، ارجعوا إلى التحكم في الملفات المدروسة التي تعود على المواطنين بالخير العميم، وأنصفوا المظلومين، وصونوا الحقوق عسى أن تسترجعوا شيئا من ثقة الشعب التي بدونها لا يمكنكم فعل أي شيء يذكر.

افتتاحية عدد 773 :

الجمعة 16 رمضان 1439 موافق 01 يونيو 2018.

مسؤولية مواقع التواصل الاجتماعي

في منتصف شهر مايو 2018 أخبرنا السيد رئيس الحكومة المحترم أن الجهاز التنفيذي شكل لجنة تحت إشرافه المباشر من أجل دراسة أثمنة المنتوجات الأكثر تداولا والتي تدخل في الاستهلاك اليومي للمغاربة قصد إيجاد الحلول التي تمكن من تخفيف الضغط على القدرة الشرائية للأسر. لا يشك أحد في اهتمام رئيس الحكومة بتخفيض كلفة قفة العيش على الطبقات الشعبية، وهذا من صميم مسؤولياته ضمانا لدعم الشعب لحكومته وخلق جو من الثقة المتبادلة بينهما.

بالنسبة لشركة "سانطرال دانون" فلا شك أنها تكبدت خسائر بسبب حملة مقاطعة شراء الحليب والياورت من طرف العموم التي دامت حتى الآن أزيد من خمسة أسابيع، وكما تنبأنا بذلك في افتتاحية العدد الماضي أن الشركة خفضت جمع الحليب من التعاونيات المغربية بثلاثين في المائة من مشترياتها، ومن غير شك أنها ستوقف عددا من المناولين، بالطبع سيتضرر الفلاحون منتجو الحليب، كما تضررت الشركة من هذه الاجراءات.

هنا يصدق القول العامّي "إلى غلبْتِي عَـفْ" لقد أبانت المقاطعة عن جدوتها وبلغت مرادها، وما عليها الآن إلا أن تتوقف لكي لا تلحق الضرر بالطبقات الهشة وتتسبب في تسريح العمال وتأزيم

وضعية "الكسابة" مربي الأبقار لأنهم مدينون للقرض الفلاحي بالديون ولشركات الأعلاف، خصوصا وأن الشركات الأخرى التي تتجر في بيع الحليب لا تستطيع جمع ما تتركه سانطرال، لذلك تفاديا لإفلاس عدد من التعاونيات يستحب إيقاف استمرار المقاطعة على الأقل بالنسبة للحليب .

اللجنة التي شكلها الجهاز التنفيذي في بداية رمضان لا نعلم شيئا حتى الآن عن قراراتها.

في ما يخص الوضعية التي يعيشها صندوق دعم التماسك الاجتماعي بوجوده على شفا انهيار وشيك نرجع الى اقتراحاتنا المتتالية الى الحكومة الموقرة بالتنازل عن الامتيازات التي يخولها لهم - أي الوزراء - ظهير 1975 المتعلقة بالسكنى والسيارة والبنزين والخدم والهاتف والتدفئة والماء والضوء وغير ذلك وضمها في الصندوق المذكور.

ونفس الشيء بالنسبة للبرلمانيين الذين تعددت امتيازاتهم ورواتبهم وخصوصا المسؤولين في الجماعات المحلية ومختلف اللجن، وبما أن الصندوق يهدف الى مساعدة الفئات المحرومة والفقيرة والأرامل والأطفال؛ فإننا نجدد دعوتنا للحكومة لسن قانون يسمح بجمع الزكاة من الأغنياء والميسورين كما تجمع الضرائب وضمها الى صندوق التماسك الاجتماعي. ونتأسف كثيرا لكون عدد من البرلمانيين أعضاء في لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان يقاومون تمرير تعديل الفصل المتعلق بالاثراء غير المشروع الوارد في مشروع القانون الجنائي. العيب كل العيب أن

يخاف عدد من المنتخبين على مصالحهم وممتلكاتهم التي راكموها بطرق غير مشروعة وخصوصا بعض رؤساء الجماعات المحلية. والسؤال المطروح هنا، هل نوابنا يشرعون للصالح العام أم لمصالحهم..؟ فأين هي يا ترى مواجهة الفساد التي جاء على ظهرها "البيجيدي" الى الحكم..؟ ومتى سيتم القضاء عليها..؟ الملاحظ مع الأسف الشديد أن الفساد مستمر في التغول في سائر مرافق الحياة.

لقد تفتقت عبقرية مواقع التواصل الاجتماعي في إيجاد كيفية محاربة غلاء المعيشة والمحروقات، ولكنها لم تتمكن حتى الآن من إيجاد وسائل محاربة شتى أنواع الفساد مثل الإثراء الغير المشروع وغيره.

افتتاحية عدد 774 :

الجمعة 237 رمضان 1439 موافق 08 يونيو 2018.

ملوكنا ...

المملكة المغربية دولة عريقة في المجد، ضاربة في التاريخ، منذ أن أسس الأدارسة أول دولة إسلامية في المغرب الأقصى، ناشرين الإسلام والحضارة والتمدن الى أن جاء المرابطون وعلى رأسهم يوسف بن تاشفين الزاهد المصلح، أمير المسلمين بعد الزلاقة، وبعدهم الموحدون وقائدهم عبد المومن ابن علي رجل علم ودبلوماسية وتواصل وفتوحات بدون كلل ولا ملل، إلى أن حل المرينيون وأميرهم أبو يوسف يعقوب الذي حكم البلاد ثلاثين سنة، ثم السعديون وملكهم أحمد المنصور ذي الشخصية البارزة حكم امبراطورية 25 سنة وكان أعظم الملوك السعديين. في اواخر القرن السابع عشر الميلادي جاء دور العلويين ليحكموا البلاد أطال الله بقاءهم وخلد في الصالحات ذكرهم، ملوك أعلام، المولى اسماعيل والمولى عبد الله بن اسماعيل وعلي بن محمد بن عبد الله ومولاي سليمان ومولاي عبد الرحمن بن هشام بن محمد والمولى الحسن الأول وسيدي محمد بن يوسف، محرر البلاد، والحسن الثاني، باني المغرب المستقل، إلى أن نصل إلى ملك الفقراء محمد السادس واضع دستور 2011 وملهم خطاب 9 مارس 2011 الذي أنقذ البلاد من تابعات هزة خطيرة، ملك ما فتىء منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين يدعو إلى إصلاح

أوضاع البلاد، ولا أدل على ذلك من خطاب أكتوبر 1999 المتعلق بالمفهوم الجديد للسلطة، وخطاب إصلاح العدل والتعليم والمنظومة الصحية، وكفاحه المتواصل من أجل قضيتنا الوطنية الأولى الصحراء المغربية، والسهر على عدد لا يستهان به من الأوراش المتعلقة بالتجهيز والفلاحة والطاقة والمعادن والصناعة والبيئة والأسرة والتضامن والشؤون الاجتماعية، وتدشين المشاريع الموجهة للشباب والنساء والفقراء والمهمشين، والعناية بالشؤون الدينية.. كل هاته النشاطات تتطلب الالتفاف وتوحيد الصفوف حول ملكنا المناضل والدعاء له بالصحة والسلامة والعافية وطول العمر والتوفيق والسداد والرشاد في مهامه الجسيمة، ملكنا أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، يصون حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات ويضمن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

إن الأوضاع التي تجتازها البلاد صعبة، وإن المغاربة برمتهم يتوجهون إلى ملكهم، فهو ملجأهم، وقد قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ادعو الله بالصلاح لأئمتكم فإنهم ساستكم المهذبون لكم وكهفكم الذي إليه تأوون.

مولاي، إن الحكومة قد أبانت عن محدوديتها في إيجاد حل للأزمة التي يجتازها المغرب حاليا، والمنتخبون خاب أمل الجميع فيهم، والأحزاب السياسية أصابها الهرم والشلل، والبلاد في حاجة إلى

انتفاضة لا يمكنها أن تأتي إلا على يديكم الكريمتين، فشعبكم ينتظر منكم حل أزمته الاجتماعية، وإعادة الطمأنينة إلى النفوس والأمل إلى القلوب، وما ذلك على سبط آل البيت بعزيـز، حفظكم اللـه ورعاكم وجعل التوفيق على الدوام حليفكم.

افتتاحية عدد 775 :

الجمعة 01 شوال 1439 موافق 15 يونيو 2018.

ليس غلاء المعيشة السبب الوحيد

لا يجادل أحد في كون ضرب القدرة الشرائية للمواطنين وتفاقم الفوارق الاجتماعية من أسباب انطلاق حملة المقاطعة أو حملة 20 أبريل 2018 تشابها مع حركة 20 فبراير 2011، غير أن ارتفاع الأسعار ليس وليد اليوم؛ فقد عشنا تبعاته من مظاهرات واحتجاجات في عهد الملك الراحل الحسن الثاني أكرم الله مثواه، في عهد ملكنا محمد السادس أطال الله عمره، لأن الحكومات التي تعاقبت على البلاد خلال العقدين الأخيرين لم تفلح في إيجاد الحلول الناجعة لمتطلبات الشؤون الاجتماعية. وقد قلنا وكتبنا الشيء الكثير عن ذلك، غير أن الحكومات لا تسمع ولا تعير الاهتمام لما يكتب وما يصرَّح به. في يونيو 2001 عند نشأتنا كتبنا بالحرف: "إن وطننا يجتاز حقبة من الزمن أقل ما يقال عنها أنها تتسم بعدم الارتياح والاطمئنان وانعدام الثقة، ولا شك أن ذلك ناتج عن ممارسات طبعها العبث وتزوير الإرادة الشعبية وإسناد المسؤولية إلى غير أهلها وتهميش الأطر المومنة الوطنية المخلصة للشأن العام، ناتج عن نبذ ثقافة الحوار والتشاور وعدم احترام الرأي الآخر والحق في الاختلاف، ناتج عن الغنى الغير المشروع وطغيان التهافت على المال الحرام، عوض التحلي بالاستقامة والتقوى والأخلاق الفاضلة".

"إنه من المؤسف أن تستغل الديمقراطية ليتسلل إلى بعض مؤسساتها من لا يستحق ولوجها، ووجودهم داخلها يشكك في جدواها ومصداقيتها، ومن جملة الأشياء المشينة كثرة الحديث عن الاختلاسات التي تقع بالمؤسسات البنكية والصناديق العمومية والمكاتب الوطنية وداخل المجالس الجماعية، في الوقت الذي يجب فيه صيانة واحترام مصالح الدولة والجماعات، كما يجب على الحكومة أن تجعل حدا لإهدار المال العام في المشاريع والصفقات المغشوشة".

"إن المواطن أصبح يشعر بالإحباط وخيبة الأمل أمام الفضائح والتجاوزات التي تمر بدون محاسبة ولا متابعة رغم نشرها في وسائل الإعلام، ولا يقابلها إلا عرض النوايا من أجل الإصلاح والخطابات التقليدية وسط مناخ مثقل بالبطالة وتدهور المعيشة وانتشار الرشوة والثراء الفاحش والاستحواذ على المال العام من طرف البعض".

كتبنا هذا قبل17 سنة، ورددناه بعد 20 فبراير2011 ، ويمكننا ترديد نفس الأغنية اليوم عسى أن ينتبه لنا المسؤولون.

غلاء المعيشة ليس وحده سبب الغضب الشعبي، بل من أسبابه تراكم عدد من السلبيات والاهانات المؤلمة، وأيضا من أسبابه تزوير الانتخابات، بمعنى أن الأشخاص الذين صوت عليهم المواطن لتسيير أموره ليسوا هم الذين يراهم في المجلس الجماعي، ويأسف لرؤيتهم يهتمون بمصالحهم عوض الاهتمام بمصالح الشعب.

ـ من أسباب الغضب الشعبي "الحكرة" والاهانات المتكررة للمواطنين من طرف بعض السلطات المحلية التي لا تطبق الخطاب السامي لجلالة الملك لأكتوبر 1999 المتعلق بالمفهوم الجديد للسلطة. وليكن في علم وزارة الداخلية (المفتشية العامة للإدارة الترابية) أن المشتكي لا يطلب منها إشعارا بالتوصل بشكايته؛ بل تفتيش المصالح التي تطلب وزارة الداخلية من المشتكي ربط الاتصال بها جاعلة منها الخصم والحكم.

ـ من أسباب الغضب الشعبي الاستيلاء على أراضي الفقراء وخصوصا أراضي السلاليين وتشييد فوقها منشآت شامخة لشخصيات نافذة وخرق القانون.

ـ من أسباب الغضب الشعبي الاغتناء الغير المشروع بسبب استمرار اقتصاد الريع والرشوة والاحتكار والاستفادة من الإعفاءات الضريبية والاختلاسات.

ـ من أسباب الغضب الشعبي وجود مسؤولين لهم شركات ومصالح وتعطاهم مناصب تجعلهم يدافعون على مصالحهم عوض الدفاع عن مصالح الشعب، مما يحتم جعل حد للجمع بين الثروة والسلطة.

ـ من أسباب الغضب الشعبي التفاوت الصارخ بين أجور الموظفين السامين والحد الأدنى للأجور.

ـ من أسباب الغضب الشعبي تأدية تكاليف تمدرس الأبناء الباهضة في المدارس الخاصة نظرا لتدهور التعليم في مدارس الدولة ودفع أثمان العلاج في المصحات الخصوصية نظرا

لانحطاط مستشفيات الدولة.

ـ من أسباب الغضب الشعبي صرف موارد مالية عمومية ضخمة في بعض المشاريع دون عوائد توازيها.

لقد رأت بعض شرائح الطبقات الشعبية في حركة المقاطعة ـ وإن كنا غير متفقين معها مائة في المائة ـ رأت فيها وسيلة من وسائل إيصال صوتها إلى من يهمهم الأمر بعد نفاذ الطرق والوسائل الأخرى، فعسى أن يُنتصر لهم المسؤولون وينصتوا إلى مطالبهم للحد من تراجع الثقة: ثقة الشعب في المؤسسات القائمة.

إن سمح لنا المسؤولون بالإدلاء برأينا:

فإننا ننصح بمراجعة منظومة القوانين الانتخابية، كفى من مجالس مصطنعة لا تمثيلية لها، مغرب اليوم في حاجة إلى مؤسسات تمثيلية منتخبة قادرة على القيام بالأدوار المنوطة بها، كفأة ومستقيمة ومومنة، ومازال حزبنا ضد صرف الراتب الشهري للمنتخبين، كما ننصح بإعادة النظر في حكومتنا، الكم من عشرين الى 25 وزير يكفي دون كتاب الدولة، الراتب لا يتعدى 40.000 درهم مع حذف كل الامتيازات، الموظفون السامون وكبار الضباط لا يجمل أن يتجاوزوا كذلك هذا المستوى، الشيء الذي يتطلب الشروع في خفظ الأجور العليا.

ـ إعادة النظر في إصلاح القضاء والتعليم والمنظومة الصحية والإعلام.

ـ إعادة توزيع خيرات البلاد باسترجاع جميع الرخص

والامتيازات: المقالع، النقل، الصيد البحري، المعادن، الأراضي الفلاحية، ووضع دفاتر التحملات، وتسند التراخيص بكيفية عادلة وقانونية لمن يستحقها.

ـ مراجعة أسعار المواد الأساسية وخلق صندوق للتعويض عن البطالة، وصندوق للرعاية الاجتماعية ممول بالامتيازات التي سيتنازل عليها الوزراء والبرلمانيون وكبار الموظفين، وإحداث صندوق جمع الزكاة.

ـ متابعة المتهربين من أداء الضرائب.

ـ استرجاع أموال الدولة المختلسة.

ـ خلق وزارة لتتبع توجيهات الخطب الملكية والسهر على تطبيقها.

ـ تفعيل لجنة محاربة الرشوة بكيفية فعالة وجدية.

ـ وضع برنامج دقيق وخطة واضحة لإيقاف كافة أنواع الفساد.

ـ الحد من الاستدانة وتجهيز العالم القروي وفك العزلة عنه وعن المناطق الجبلية.

ـ الاهتمام بالشباب والمرأة والحد من بطالتهما.

ـ الاستثمار في البحث عن الماء.

ـ الكف عن تحريف إرادة الناخبين.

ـ الاهتمام بالمبدعين والمنتجين في الميدان الثقافي.

إن الغياب التام للأحزاب والنقابات والجمعيات المختصة التي تعتبر الواقي الطبيعي والوسيط بين الحاكمين والمحكومين هو سبب الأزمة التي نعيشها، وذلك الغياب راجع أساسا الى تدخل

الدولة في شؤون الأحزاب الداخلية وتدخلها في النتائج الانتخابية.. كل ذلك أدى الى العزوف السياسي وفقدان الثقة في الجميع، وهذا المشكل يؤرق الأحزاب الجادة والوطنية والمخلصة حقا التي تراجعت الى الوراء وتركت الساحة لهيآت مصنوعة مركبة من الوجهاء وتجار الانتخابات.

افتتاحية عدد 776 :

الجمعة 08 شوال 1439 موافق 22 يونيو 2018.

مـــوازيـــــن

زعم أصحاب المواقع التواصلية الاجتماعية أنهم سيصيبون موازين كما أصابوا حليب سنطرال، وماء سيدي علي، وبنزين إفريقيا. موازين انطلق يوم 22 يونيو وسيدوم إلى 30 يونيو في دورته السابعة عشر. المناوئون لهذه التظاهرة السنوية الصيفية يتبجحون بمحاربة إهدار المال العام الذي يصرف على موازين، فقراء المغرب أحق به. توجه نبيل أن يفكر مواطنون في الفقراء والمساكين والمحتاجين، ولكن ليس بهذه الكيفية وبهذا السلوك، غير أنهم مخطئون مائة في المائة، لماذا..؟ لانعدام التواصل ونشر الخبر. لو كان منظمو موازين أشهروا قيمته المالية من حيث المصاريف والمداخيل وكافة التحملات، ومن أين تأتي الأموال، لما انزلق المناوئون إلى إشاعات إهدار المال العام، موازين عملية تجارية، استثمار أموال في تظاهرة فنية على كل حال رابحة من الناحية المعنوية ثقافيا وترفيهيا وإشعاعيا بالنسبة للتعريف بالمغرب وإشهار مواسيمه الفنية.

شخصيا أسكن بالسويسي ليس بعيدا عن فندق سوفيتل الذي يقام بجانبه المهرجان، وعند المساء، عند رجوعي من مكتبي، أشاهد أمواج الشباب والشابات يتوجهون إلى مكان الحفل بأعداد عديدة فرحين منشرحين لقضاء سويعات من المرح والإنشاء. ليس من حق أرباب المواقع التواصلية الاجتماعية أن يحرموا مواطنيهم

من كل ما يدخل عليهم الأفراح والمسرات ولو لأسبوع، فهم في حاجة إلى ذلك التنفس، على أصحاب المواقع التواصلية أن يتوجهوا إلى المكاسب الاجتماعية الديمقراطية العادلة، كالكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية والاحترام والتضامن والحقوق المشروعة ويتجنبوا الحقد والضغينة والعداوة والبغضاء.

موازين شعلة مضيئة في سماء مغربنا العزيز، اشتهرت طيلة 17 سنة الماضية، ونرجو لها أن تبقى مضيئة لعشرات السنين الأخرى، كما نرجو لبلادنا المزيد من الإشعاع والتألق والتقدم والازدهار حتى يتغلب شعبه المومن الوطني الملكي على غلاء المعيشة والفقر والخصاص .

خلافا لما يروجه البعض فموازين متعة موسيقية وتظاهرة فنية في مستوي عالي، تصنع الفرجة وتنشر الفرح والمرح، وتنور الأفكار وتطرب الأسماع. إنه مهرجان فني موجه للجميع، يحضره الفقير والمسكين والغني، وهذا نوع من العدالة في توزيع خيرات البلاد، لا تمييز بين الذين يملكون والذين لا يملكون، لان الدولة في خدمة الجميع. ومن لا يتحمل البهجة عليه أن يبقى في بيته.

يا محركي المواقع التواصلية لا تحرموا الشعب المغربي من أسبوع من الفرح والمرح ولو كلف ذلك ما كلف.

افتتاحية عدد 777 :

الجمعة 15 شوال 1439 موافق 29 يونيو 2018.

في انتظار الحكم النهائي

في انتظار الحكم النهائي سيستمر حزبنا في أداء واجبه الذي وضعه على كاهله دستور المملكة.

حزب الإصلاح والتنمية مجموعة من المناضلين المومنين بوطنيين المخلصين للشأن العام، تجندوا من أجل إصلاح الأوضاع الفاسدة وتعديل المفاهيم المغلوطة، سلاحهم الثبات على المبادئ والقيم والأخلاق، الشيء الذي يساعدهم على الدفاع على الحق والقانون والديمقراطية والتعددية والحرية والكرامة والمساواة.

لقد برهن الاصلاحيون الحقيقيون أنهم قادرون على مواجهة التحديات والتغلب على الصعاب مهما كانت المؤامرات وأنواع الغدر والخداع.

ناضل الأمين العام من داخل مواقع المسؤولية منذ الإعلان عن استقلال البلاد ضد الانحرافات والممارسات السلبية المضرة بمصالح الطبقات الشعبية وبالتالي مصالح البلاد، همه المشاركة في تخليق الحياة العامة، يحارب الكذب والافتراء وخلق الأساطير وسوء النية وكل محاولات إلحاق الضرر بالغير، ويدعو إلى كل ما هو إيجابي ونافع ومفيد وأخلاقي ونبيل.

إن المطالبة مثلا بحكومة مكونة من رجال محنكين مقتدرين

صالحين مصلحين لا تهمهم أحزابهم بقدر ما تهمهم مصلحة الوطن والشأن العام. من صميم معتقدات حزبنا حزب الإصلاح والتنمية الجد والكد بدون ملل ولا كلل مع الاستقامة والتواضع هو ما نطلبه من مسؤولينا .

نحبذ مثلا الانتفاضة الأخيرة لوزارة الداخلية التي فطنت بأن بعض المسؤولين الذين اعتمدت عليهم في تسيير الشأن العام قد تجاوزهم الزمن، وأن الضرورة تقتضي تغيير السلوكات بكيفية جذرية تبعا لما فتئ جلالة الملك يدعو إليه، فتمت تنحيتهم، هذا شيء جميل، ولكن حزب الإصلاح والتنمية مازال يطالب بمحاسبة المفسدين بعد الخطاب الطويل العريض للأستاذ بنكيران يوم 20 يناير 2012، "ستعمل الحكومة على محاربة الاختلالات وأوجه الفساد وإصلاح الإدارة"، غير أنه لم يجرأ على ذلك، وخلفه لم يستطع بناء اقتصاد منتج للثروة وللشغل، ولم يعتن بما فيه الكفاية بالعالم القروي، ولم يحارب البطالة ونواقص أخرى تعبنا من ترديدها.

سيظل المشهد السياسي مضطربا وضبابيا، وحزبنا يأسف لتدهور السياسة في بلادنا وانعدام أحزاب مؤثرة وكرزمات يمكنها أن تعمل على استعادة ثقة الشعب في السياسة والسياسيين.

إنصاف الفقراء والمظلومين والأخذ بيد المحرومين هو ما سنستمر في العمل من أجله في انتظار الأحكام النهائية، نحن مستمرون في عملنا، نعمل على تأطير المواطنين والموطنات وتكوينهم سياسيا وحثهم على الانخراط في تدبير الشأن العام

والمشاركة في الانتخابات، نحارب الجشع عند بعض المسؤولين واللهف على جمع الأموال بدون حق والغنى الغير المشروع .
مع الأسف الشديد إن المواطن لم يحس بتحولات إيجابية ملموسة في حياته اليومية، هذا ما جعله يفقد الأمل ويخيب ظنه، كثيرا ما نسمع عن دولة القانون والحقوق والحريات، غير أن كل شيء نسبي نظرا لانعدام التشبث بالقيم والمبادئ والأخلاق، ونظرا للجري وراء المصلحة الخاصة والامتيازات والريع والزبونية مع انعدام المحاسبة، وهذا ما لا يقبله حزبنا حزب الإصلاح والتنمية، وسنستمر في محاربته بعون الله وقوته.

افتتاحية عدد 778 :

الجمعة 21 شوال 1439 موافق 06 يوليوز 2018.

على هامش تهييء القانون المالي

قبل عشر سنوات قرأنا في الصحف أن الوزير الأول المحترم حث أعضاء الحكومة الموقرة على تقليص نفقات التسيير ومحاربة التبذير في ما يتعلق باستهلاك الماء والكهرباء والاتصالات والتنقلات وكراء وتهيئ المقرات الإدارية وتأثيثها والسفريات إلى الخارج والتعويضات عنها واقتناء بعض الكماليات كالورود والحلويات وغير ذلك، وهو شيء جميل شكرناه عليه، غير أنه لا يطبق، إذ في كل سنة عندما نتصفح القانون المالي نجد أن نفقات التسيير تصعد، فقد صعدت الى187 مليار درهم في2017 والى 195 مليار درهم في 2018، ولطالما نبه حزبنا حزب الإصلاح والتنمية إلى خطورة تصاعد كتلة الأجور والمديونية، وكنا دائما ومازلنا نقترح البدائل انطلاقا من قناعتنا وإيماننا وتجربتنا واحتكاكنا بالطبقات الشعبية ومعرفتنا لما تطمح إليه، غير أن الحكومة لا تبالي بما تقوله الأحزاب العتيقة ولا الناشئة باستثناء تلك التي تكونها : برلمان يكلفنا 70 مليار سنتيم ولا يفيد، بل أكثر من ذلك يرفض تجريم الغنى الغير المشروع - والفاهم يفهم - عدالة تكلفنا 407 مليار سنتيم سنويا، إقرأوا ما تكتبه صحافتنا عنها، سلطات محلية تكلف الدولة 2212 مليار سنتيم نرجو الله أن يوفق وزير الداخلية الحالي في تنقيتها،

أما التعليم فهو هدر للمال بدون نتيجة 5343 مليار سنتيم.
هذا الوضع الذي يواكبه تعطيل وثيرة الإصلاحات ويوزمه تدني المستوى المعيشي وما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية من تردي هو سبب انعدام الثقة في كل شيء عند الطبقات الشعبية التي تحس أن تدبير المسؤولين بعيد كل البعد عن اهتماماتهما، وأنها - أي الطبقات الشعبية - خارج دائرة القرار الذي تسيطر عليه نخب لا تبالي بالفقراء والضعفاء والمحتاجين.
الوسيلة الوحيدة للخروج من النفق هو التنمية الاقتصادية بشرط تهيئ المناخ المناسب لها. غير أن الخواص فما زال انعدام الثقة لا يشجعهم على استثمار أموالهم في وطنهم وخلق رواج اقتصادي يساعد على الامتصاص من البطالة وذلك راجع لتشعب الإدارة وتدخلها في الشاذة والفاذة، وغلاء الطاقة وثمن الأرض، وغياب البنيات التحتية، وغياب المرونة في قانون الشغل، وانعدام الإنصاف في منظومة القضاء، وهذا ما يجب الانكباب على إصلاحه.
التنمية الاقتصادية تتطلب كذلك تحسين اللعبة الديمقراطية في بلادنا العزيزة، والتعجيل في الفصل في قضايا سرقة المال العام، والقضاء على الرشوة والريع، وخلق التوازن بين المناطق والجهات، وإصلاح الإدارة من الزبونية والكيل بمكيالين، وتطوير الإعلام وجعله قاطرة للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية. إعلامنا مع الأسف الشديد يثبط العزائم والقرائح، كما لا يحق لأي كان أن يجعل من قربه من الملك أو

تمسكه بالإسلام أصلا تجاريا يتجر بهما ويفتح بهما الأبواب المغلقة، فالملك أطال الله عمره قريب من 35 مليون مغربي وحبيبهم وعزيزهم، والإسلام دين المغاربة بأجمعهم.

يجب الاهتمام كذلك، كما نؤكده دائما منذ سنوات، بالتعليم والتكوين والصحة والسكن، والرجوع إلى التصميم والى العمل الإجباري لصالح الدولة مدة معينة، خصوصا في البادية والأحياء المهمشة بالنسبة للمتخرجين من الجامعة لإعطاء مدلول ملموس ومحسوس للتضامن الوطني.

افتتاحية عدد 779 :

الجمعة 29 شوال 1439 موافق 13 يوليوز 2018.

الملكيـة قـاطـرة الـتـطـور والـتـقـدم والتـنـمـيـة

المعيق للتطور هم الأميون الذين أصبحوا بفضل ديمقراطيتنا المعطوبة وانتخاباتنا المزيفة وخطاباتهم الكاذبة: مستشارين جماعيين ورؤساء جماعات ونواب برلمانيين، ولا كفاءة لهم ولا قدرة على الخلق والإبداع والانجاز، هم العائق الحقيقي أمام كل تقدم.

المغاربة يتذكرون صيحات الملك الشاب ليلة الانتخابات 2002 متوجها إلى الأحزاب السياسية "أعطوني أحسن ما عندكم من الأطر والنخب ليكونوا قاطرة التنمية والتقدم وازدهار البلاد عبر الجماعات المحلية المنتخبة". ماذا أعطوه الأحزاب..؟ مرشحين نئن اليوم تحت تدبيرهم من التقهقر والانحلال، لان فاقد الشيء لا يعطيه. عدد من الجماعات المحلية تنقصها الأدمغة المفكرة القادرة على الخلق والإبداع والانجاز.

لقد نص الخطاب السامي ليوليوز 2002 على منظور الملك إلى الانتخابات الجماعية، أي إنتاج مجالس ذات مصداقية تشكل سندا قويا للأجهزة التنفيذية ورافعة فعالة للتنمية الشاملة، وقال بالحرف إننا مطالبون باليقظة الدائمة والتعبئة المستمرة للحيلولة دون استغلال الديمقراطية واتخاذها مطية لأغراض منحرفة"، ومع

ذلك استغلت الديمقراطية واشترى بعض الأعيان الراغبين في الاعتلاء في السلم الاجتماعي، بالمال والجاه، مناصبهم وتعطل التطور والنماء في عدد من الجهات، لأنه إذا أسندت الأمور إلى غير أهلها فانتظر الفتنة.

الملك واعي بأن تحقيق التنمية الشاملة يمر عبر القضاء على المشاكل التي يتخبط فيها العالم القروي، مشاكل تدفع سكانه إلى الهجرة إلى المدن فيدعو جلالته إلى النهوض بالجماعات القروية والعالم القروي.

الملك واعي بأن إدراك التقدم العلمي ومواكبة العالم المتطور لا تتحقق والشباب المؤهل عاطل على العمل.

الملك واعي بأن تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد يمر عبر إنعاش المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الاستثمار العمومي والخصوصي والأجنبي داعيا إلى حفز القطاع الخاص على أخذ المبادرة.

لقد قال الملك بالحرف: "فكيف نستطيع أن نتغلب على العوائق ونركب روح العصر إذا ظلت إدارتنا على ما هي عليه من جمود، وإذا ظلت التوجيهات الكبرى حبرا على ورق..؟"

بالفعل في كل الميادين كان الملك يثير انتباه الحكومة إلى الإصلاحات الضرورية، في الانتخابات، في القضاء، في الصحة، في التعليم، في المفهوم الجديد للسلطة، في التجهيزات الأساسية، في الفلاحة، في البحث عن الماء، في الطاقة، في التشغيل، في الإدارة، في سياسة المدينة، في الأسرة، في التنمية الاجتماعية،

في البيئة وفي.. وفي..

لكننا نجد الجواب عن التعطيل في الخطابات الملكية نفسها: "نلاحظ مع الأسف الشديد كثيرا من العوائق سواء على مستوى القوانين أو المساطر الإدارية أو السلوكات أو الخلل في التنسيق بين الإدارات. لن يتحقق توسيع آفاق النمو ما لم نتجاوز السلبيات التي تقتضي إزالتها تسريع السير الإداري ومحاربة بطئه ورتابته وتخفيف مساطره والتنسيق بين مراكز القرارات"، وهذه توجيهات سنية عسى أن تعمل بها حكومتنا الموقرة.

افتتاحية عدد 780 :

الجمعة 06 ذو القعدة 1439 موافق 20 يوليوز 2018.

لو صدقوا الله لكان خيرا لهم

لقد شاءت الأقدار أن أطلع على أحد الملفات القضائية الذي عايشت بعض مراحله وأحداثه.

أول ما لفت انتباهي قبل كل شيء هو كيفية عرض الأمور، بدون تجرد، بل بالتشكيك في الوقائع، وكأنها لم تحدث، مع التأكيد أن كل ما صدر مخالف للواقع، ويأتي التكييف وقلب الحقائق والافتراء والقذف والمس بشرف الأشخاص قصد إلحاق الضرر بهم، وكأن المشتكى بهم أو المدعى عليهم ليس لديهم من يدافع عنهم، ويمكنه أن يدحض كل الأكاذيب بالحجة والبيان وإثبات الوقائع كما هي بدون لف أو دوران.

قلت في نفسي هل في نخبنا ومثقفينا وكفاءاتنا مثل هذه الفئات من البشر التي تقلب الحقائق وتبرع في خلق التقنيات لتسويد الأبيض وتبيض الأسود طمعا في الربح والمال..؟

أليس المفروض في المثقفين والنخب التوجيه والإصلاح وتقويم الاعوجاجات والحفاظ على الأمن الفكري والروحي والثقافي كما يقول المفكر عباس الجيراري..؟ ألهذا الحد ضيعنا قيم المجتمع المغربي المتمثلة في التماسك والارتباط بالدين وكذا الارتباط بالتقاليد - إذ كان رسول الأمة يوصي على الجار مثلا - ألهذا

المستوى ابتعدنا عن القيم وصرنا لا نبحث إلا عن مصالحنا الخاصة الضيقة وراحتنا ولا يهمنا الآخرين..؟

لو صدقوا الله لكان خيرا لهم، لنفرض أن المشتكين ربحوا القضية باللف والدوران هنا، ماذا سيقولون غدا أمام الحاكم الأعلى القاضي الأكبر الذي يعلم كل شيء..؟

أغلب النخب همها تحصين مواقعها والبحث عن المكاسب والامتيازات والربح. من المؤسف أن نحيى إلى زمن ضاعت فيه النزاهة وقل فيه الإيمان وتضاءلت فيه الاستقامة.

إن ما عزمنا عليه نحن ثلة من الوطنيين المومنين المغاربة في حزب الإصلاح والتنمية هو إصلاح الأوضاع وتعديل المفاهيم ومحاربة الفساد، ربّما لم نوفق، لذلك يجب علينا أن نجتهد ونكد ونبحث عن أسلوب أجدى وأنفع، وليس علينا أن نتوقف عن السير رغم كون الطريق شائك..؟ ليس علينا أن نتوقف لان الخالق يقول "لا يضركم من ضل إذا اهتديتم" ويقول سبحانه "ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء".

قلت في نفسي إن بعض المثقفين - منعدمي الضمير - لأن الكاتب الفرنسي يقول "علم بلا ضمير خراب للنفس"، يدمرون، عن قصد أو غير قصد، ما بناه المومنون الصادقون ويفسدون الأجيال بسلوكهم المنحرف ويهدمون أرْكان الأمة باتباعهم أهواءهم، إنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور، لا يحكّمون العقل لأن عقولهم محجوبة الأعين والقلوب تكسوها

الغشاوة، لذلك نقول للإصلاحيين لا تيأسوا وتشبثوا بالصدق والحق والعدل والإحسان والإخلاص والتقى، تغلبوا الأباطيل وتقضوا على الأساطير، ولكل واحد منكم أقول ما قاله الشاعر الفيلسوف المهدي بن عبود.

وكن ثابت الإيمان بالحق واثقا
وأعرض عن الأقوال واللغو نائيا.

افتتاحية عدد 781 :
الجمعة 13 ذو القعدة 1439 موافق 27 يوليوز 2018.

يجب أن لا تظل التوجيهات الكبرى حبرا على ورق

هذا ما استنتجته من خطاب العرش ليوم الاثنين 30 يوليوز 2018، لان جل القضايا المطروحة تطرق لها جلالة الملك نصره الله منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين إلى اليوم، سواء في أعياد العرش أو ثورة الملك والشعب أو عيد الشباب أو افتتاح السنة التشريعية للبرلمان، غير أن الشأن الاجتماعي حظي بالقسط الأوفر هذه المرة: التعليم والصحة والماء والشباب والاستثمار والشغل والإدارة والتنمية الاجتماعية.

الملاحظ أن جلالة الملك نصره الله يتأسف دائما على العوائق التي تقف في وجه الاستثمار الذي يمكنه توفير فرص الشغل، على مستوى القوانين أو المساطر الإدارية أو السلوكات الإدارية أو الخلل في التنسيق بين الإدارات، الشيء الذي يتطلب محاربة بطء الإدارة وتخفيف مساطرها والتنسيق بين مراكز القرار،

كما يجب أن لا تظل التوجيهات الكبرى حبرا على ورق. للتأكيد على ذلك أعدنا للذاكرة نشر مقتطف من الخطاب الملكي السامي عند افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية لأكتوبر 1999 في الصفحة 16 من هذا العدد.

قراءة متأنية لخطاب 30 يوليوز 2018، تبرز نقدا مهذبا للإدارة المغربية الذي أصبح من الضروري تحسين أدائها ومحاسبتها على التعثر، وكذلك للحكومة التي يجب عليها التنسيق بين الأحزاب المكونة لها والعمل الجماعي مع مختلف المؤسسات والفاعلين. حكومتنا لا تستشير الهيآت السياسية الغير الممثلة في البرلمان ولا تنصت إليها ولا تأخذ باقتراحاتها وتوجيهاتها رغم ما جاء به دستور 2011.

الأحزاب السياسية كذلك لم تفلت من التنبيه الملكي رغم كونها تقوم بمجهودات من أجل النهوض بدورها، غير أن استقطاب نخب جديدة أصبح شبه مستحيلا اليوم، نظرا لكون شباب اليوم لا يريدون الانخراط في العمل السياسي، فقد أفسدتهم العولمة والانترنيت والهاتف المحمول.. الواقع المؤسف اليوم هو ابتعاد جيل بأكمله عن القيم والمبادئ والأخلاق التي عهدناها في آبائنا وأجدادنا من قوة الإيمان والوطنية والتفاني في خدمة الصالح العام والتآزر والتضامن وخدمة الآخرين وإسداء المعروف لهم، وذلك ناتج عن فشل المدرسة وفشل الأسرة التي انحلت وتشتتت من جراء عوامل شتى، وأصبح من الضروري البداية من الصفر لتربية جيل جديد على محبة الوطن وطاعة الوالدين واحترام الأساتذة والمعلمين ومد يد المساعدة..

حديث الملك نصره الله كان في منتهى الصراحة مما حثنا على أن نكون صرحاء فيما يخص أبناء اليوم، وقد كان من المنتظر فيهم أن يعرفوا مشاكل ومتطلبات اليوم، ولكن غلبت عليهم الماديات

وابتعدوا عن الأخلاقيات والمبادئ والقيم..

نحن في حزبنا حزب الإصلاح والتنمية نرجو خلق هيأة تكون مهمتها تتبع توجيهات الخطب الملكية، وتنبيه الجهات التي تتماطل في تطبيقها أو تنسى بلورتها على أرض الواقع : إصلاح الإدارة - التعليم والتكوين - الصحة - الاستثمار - تشغيل الشباب - الحفاظ على الموارد الإستراتيجية..

نأمل صادقين أن يكون هذا الخطاب قد أثر على المسؤولين حتى يسترجعوا الجدية والمعقول في عملهم ويسهروا على خدمة مواطنيهم بإيمان ووطنية وصدق، وأن لا يتماطلوا في القيام واجباتهم، وأن يبتعدوا عن الرشوة والفساد، يجب أن لا تظل التوجيهات الملكية حبرا على ورق.

افتتاحية عدد 782 :

الجمعة 20 ذو القعدة 1439 موافق 03 غشت 2018.

التقشف؟!!

عند إعداد مشروع قانون المالية لكل سنة يدعو الوزير الأول أو رئيس الحكومة الوزراء وكبار مسؤولي الإدارة العمومية إلى سنّ سياسة التقشف في اقتراحاتهم مصاريف ميزانية التسيير، والتقشف في لغتنا هو ضد التنعُّم، أي ضيق العيش والتشديد على النفس، سار الدكتور العثماني على نفس النهج ودعا أعضاء الحكومة إلى الابتعاد عن الرفاهية في اقتراحاتهم والاكتفاء بما هو ضروري بعيدا عن الكماليات نظرا للوضع المالي للبلاد، ونظرا لتجاوز المديونية الحدود المعقولة.

مع الأسف الشديد المسؤولون عن التدبير لا يعتبرون التوجيهات عادة ولا يتحكمون في المصاريف مادامت لا تخرج من جيوبهم: استهلاك الإنارة فوق الحد، والماء والهواتف والتسخين والتنقلات والبنزين وتأثيث المقرات وتعدد الدراسات وتحملاتها واستعمال السيارات الرسمية خارج أوقات العمل وأيام العطلة.. كم مرات قيل لنا ستستغني الحكومة عن اقتناء السيارات الجديدة وتعويضها بتعويضات عن التنقل للمسؤول، حتى أصبحنا بهما الاثنين، بدون رادع ضمير ولا حشمة ولا حياء، وهكذا تضيع البلاد 140 مليار درهم، ما أشد حاجتنا إليها، كم عدد الأمتار المكعبة من الماء تستعمل في أحواض مياه فيلات الوجهاء وتسقي حدائقها..؟ التحكم في النفقات سياسة حكيمة ولكنها غير واردة إلا في الخطب والتقارير والأوراق، فأين هو تخفيض أجور كبار المسؤولين

بالدولة: وزراء ونواب ورؤساء جهات ومدراء المؤسسات العمومية ورؤساء الأبناك التابعة للدولة وولاة وعمال..؟

متى سيتنازل السادة الوزراء عن ظهير 1975 الذي يخول لهم زيادة على راتبهم 5 أو 6 مليون من عند الدولة: السكن والأثاث والخدم والماء والكهرباء والتسخين والسيارات 2 أو 3 مع السائقين..؟

الأشخاص الذين اختاروا بمحض إرادتهم المهام التمثيلية وشاركوا في الانتخابات وأصبحوا نوابا ومستشارين ورؤساء جماعات ورؤساء جهات، لماذا تعطيهم الدولة راتبا قارا عوض التعويضات عن الحضور للقيام بالمهام..؟ هنالك خلل ما يجب تلافه، 70 مليار سنتيم بالنسبة للبرلمانيين وحده سنويا نؤديها من جيوبنا.

حسب معطيات وزارة الاقتصاد والمالية (المساء 16 غشت) 171- موظفا عموميا يتلقون أجرا شهريا يتجاوز 50 ألف درهم و450 موظفا تتراوح أجورهم بين40 و50 ألف درهم بدون احتساب التعويضات عن بعض المهام والتنقلات داخل وخارج أرض الوطن.

حسب جريدة "الأخبار" ليوم 13 غشت 2018 تصرف الحكومة 900 مليار سنتيم سنويا لملء 200 ألف من سيارات الدولة بالبنزين وإصلاحها وتأمينها، زد على ذلك الاستعمال الغير القانوني لسيارات الدولة خارج الدوام الرسمي، فأين هي المراقبة..؟ ولماذا منح تعويضات عن التنقل تحول إلى الحسابات الشهرية في الأبناك واستغلال مع ذلك سيارة الخدمة ببنزينها وسائقها..؟

كتبت عدة مرات في مقالاتي "علم بلا ضمير خراب للنفس" أحسن من الكلام عن اللامبالاة وهدر المال العام وسوء التدبير.

افتتاحية عدد 783 :

الجمعة 19 ذو الحجة 1439 موافق 31 غشت 2018.

هل لنـا حكـومـة..؟

خلاف بين كاتبة الدولة في الماء المنتمية إلى حزب نبيل بنعبد اللـه، والوزير الوصي عليها، عبد القادر عمارة (العدالة والتنمية) انتهى بحذف منصب كتابة الدولة وخروج شرفات أفيلال من الحكومة. في دولة تومن بالاختيار الديمقراطي وبالمؤسسات الديمقراطية التي وضعتها لنفسها، انتهى الأمر، وطويت الصفحة.عندنا في المغرب لا، مازالت القضية تجر ذيولها ويعلم اللـه كيف ستنتهي، علينا أن ننتظر عقد دورة اللجنة المركزية لحزب التقدم والاشتراكية لاتخاذ موقف من البيجيدي كما يقولون، ومجلس رئاسة الحزب يدعو إلى الخروج من الحكومة.

في مستشفى الحسن الأول في تيزنيت طبيب اختصاصي في جراحة الأطفال ملقب "بطبيب الفقراء" يحبه أولياء الأطفال المرضى نظرا لاعتنائه بهم وتطبيبهم، لا يروق تصرفه الإنساني رئيس المستشفى الذي راسل وزارة الصحة التي بادرت بتنقيل طبيب الفقراء إلى المستشفى الإقليمي في تارودانت، لا لجنة البحث والتقصي ولا تفتيش، ولا هم يحزنون. طبعا الطبيب الشاب الذي ينتقد واقع الصحة في بلادنا في وسائل التواصل الاجتماعي قدم استقالته بعد قرار التنقل التعسفي، غير أنّ الوزير رفضها

بمبرر أنّ المغرب في حاجة إلى كفاءات طبية. فمن يا ترى سيخدم المواطنين البسطاء في مستشفى تيزنيت بعد رحيل طبيبهم المحبوب إلى تارودانت..؟

التقارير الأخيرة للمجلس الأعلى للحسابات عن وضعية البلاد اقتصاديا وإداريا تعرّي عن الفساد وغياب الحكامة والتهاون في عدد من مؤسسات الدولة، فأين هي الحكومة التي حملت شعار محاربة الفساد بعد التصويت على دستور 2011 واحتلت المرتبة الأولى في الانتخابات ووزعت الوعود بكرم حاتمي..؟ ولكن المآل هو ما نعيشه من تدهور واستهتار وفشل في محاربة الفساد والرشوة والنهب. متى ستكون عند الحكومة الشجاعة الكافية لتقرير تطليق كل ما هو غير ضروري لسير البلاد وإيقاف الامتيازات والتعويضات الخيالية والأجور العليا والريع والترخيصات الغير المستحقة وسيطرة اللوبيات وأصحاب المصالح والمافيات المتنوعة..؟

إحصاء جميع الأسر الفقيرة ورقمنة المعطيات من أجل الاستفادة من الدعم المباشر الذي تخصصه الدولة للأسر المعوزة كما جاء في الخطاب الملكي أخيرا، نأمل نحن في حزب الإصلاح والتنمية أن يمر في الشفافية التامة والنزاهة الكاملة بعيدا عن تدخل الشيوخ والمقدمين، وتحت مراقبة العمال والولاة المومنين الوطنيين المخلصين للشأن العام.

خطابنا نحن في حزب الإصلاح والتنمية لا يزرع التشاؤم ولا

يقتل الأمل في نفوس المغاربة، نحن ننصح وننبه وندعو المسؤولين إلى التحلي بالحذر والمسؤولية والارتقاء إلى سمو الأخلاق ونبلها في تسييرهم شؤون البلاد والعباد والله ولي التوفيق.

افتتاحية عدد 784 :

الجمعة 26 شعبان 1439 موافق 07 شتنبر 2018.

الدخول السياسي أم الدخول المدرسي..؟

اعتدنا الحديث عن الدخول السياسي عندما يرأس الملك نصره الله افتتاح دورة البرلمان يوم الجمعة الثانية من شهر أكتوبر، غير أن الصحف المغربية، لا شك بأنه نظرا للمشاكل العديدة التي يعيشها تعليمنا (ومردها إلى سياستنا التعليمية منذ الاستقلال) بادروا من جعل بداية شتنبر الدخول السياسي بتحدياته ووضعه المتأزم. نتعجب لتصريحات بعض الوزراء والزعماء الذين لم يغادروا الحكومة إلا قريبا وكنا نريد أن نسمع منهم نظيرها عندما كانوا في الحكم : (نحن في حاجة إلى نفس ديمقراطي جديد) «ضرورة معالجة الوضع الاجتماعي والحقوقي» «الحيرة والقلق في أوساط متعددة من المجتمع»

«الجميع يتساءل عن المسار العام للبلاد» «يتعين الانفراج ليشمل الديمقراطية وحقوق الإنسان والإعلام» «نحتاج إلى حكومة قوية وأحزاب قوية».

نحن نثمن هذه التصريحات لأن حزبنا حزب الإصلاح والتنمية ما فتئ يدعو الحكومة بأن تطمئن الشعب بإجراءات من شأنها استرجاع الثقة في الحكومة وفي المنتخبين عندما ينهض الاقتصاد وتكف الإدارة عن ممارساتها السلبية ويرتفع مستوى التعليم ويتحسن القضاء ويتشافى القطاع الصحي من أمراضه وتمتلئ جيوب الفئات الاجتماعية المحرومة، ويطلق الشباب الخصاص

في التشغيل وخصوصا حاملو الشهادات والمكونون من بينهم. هذه متطلبات مشروعة وضرورية ولا نظنها مستعصية على المسؤولين الأكفاء القادرين على الخلق والإبداع والانجاز الذين يسايرون الاختيارات الشعبية ويتشبثون بخدمة المصلحة العامة.

نأسف كثرا لتسرب بعض العناصر الفاسدة إلى ميادين التنفيذ والقرار عن طريق الانتخابات المزيفة، أو بالنفوذ المالي والقبائلي - الأعيان والوجهاء - لأنها عوض خدمة الصالح العام تسعى غالبا إلى تحقيق مصالحها الخاصة أو مصالح الأحزاب التي تنتمي إليها.

محاربة الفساد الذي أصبح ينخر كافة دواليب الدولة لا من يعيره لاهتمام الضروري. قبل بضعة شهور دعا حزبنا بمعية حزبين أو ثلاثة إلى حوار مجتمعي، راسلنا في شأنه كافة الهيآت السياسية والنقابية والحقوقية والحكومة للتحاور حول أوضاعنا المتردية وأزماتنا المتوالية غير أننا مع الأسف الشديد لم نجد آذان انصاغية وكأن نخبنا عاجزة تمام العجز عن الإبداع وابتكار نموذج تنموي ينقذنا من الانهيار.

افتتاحية عدد 785 :

الجمعة 04 محرم 1439 موافق 14 شتنبر 2018.

لنفكّر جميعا

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادنا لا ترقى حاليا، رغم كل المجهودات التي بذلت والإنجازات التي تحققت، إلى طموحات الشعب المغربي في تحقيق العيش الكريم لجميع أبنائه وتوفير لهم الخدمات التي تمدُّها دول في مستوى المغرب في ميادين التعليم والشغل والصحة والسكن.

لا يختلف اثنان في كون الأسباب الرئيسية التي أوصلتنا إلى هذه الحالة تكمن في تزوير الانتخابات وتدخل المال والسلطة في مجراها وإبعاد وتهميش الأطر المقتدرة والمومنة والوطنية والمخلصة والنزيهة التي يزخر بها المغرب حتّى لا تحتل مناصب المسؤولية وتتكلف بتسيير الشأن العام.

في الوقت الراهن وتقديرا لما تمر به البلاد، أما آن الأوان لإعادة الاعتبار للمتشبعين بالروح الوطنية التي تقتضي ممارسة المسؤولية بنزاهة ونكران الذات والاستقامة والجري وراء المصلحة العامة وما ينفع الناس ومقاومة استغلال النفوذ والاغتناء اللامشروع.

إدارتنا وصلت إلى مستوى من التدنّي يؤلم، لا حس وطني ولا ضمير ولا مد يد المساعدة للغير، زد على ذلك غياب التفتيش والمراقبة.

نحن في حزب الإصلاح والتنمية نومن بالتعددية والحق في

الاختلاف، ونحترم الرأي الآخر، ولا نمانع في إشراك جميع الطاقات البشرية التي تزخر بها بلادنا في معركة التنمية، ونتساءل بعد نصف قرن من الاستقلال، أين هو توزيع تمرات النمو..؟ وأين هو الحد من الفوارق الاجتماعية..؟

إنّ الفئات المستضعفة والمأجورين والفلاحين والعمال والشباب والنساء يمثلون الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي وقانون المالية لسنة 2019 مهما كانت الاعتمادات المخصصة لهؤلاء لا تكفي لمساعدتهم، لذلك وجب على القطاع الخاص أن يجعل من بين اهتماماته، زيادة على ربح المقاولة، التفكير في الطبقات محرومة قصد الحد من الفوارق الاجتماعية.

مقابل ندعو الحكومة إلى تشجيع المبادرة الحرّة، فدور القطاع الخاص مهم، وهو الذي يقوم بدور المحرك الأساسي لعجلة التنمية، وعلى الحكومة تحريره من المساطر الإدارية المعقدة وتشجيع مبادراته الإبداعية والخلاّقة.

افتتاحية عدد 786 :

الجمعة 11 محرم 1439 موافق 21 شتنبر 2018.

العزوف عن ممارسة السياسة

خدمة الشعب والوطن تتطلب الاستقامة والتواضع والنزاهة والصبر والمثابرة. العمل النضالي مع الأسف الشديد خفت والجيل الحاضر تنكر لمرامي الكفاح الوطني والسير على نهج الآباء والأجداد، الأسرة تفككت والمدرسة أعرضت عن القيام بواجبها وإعلام الدولة بعيد كل البعد عن واجب التربية والتوعية والحفاظ على الهوية.

البلاد تعيش ديمقراطية شكلية، كل مظاهر الديمقراطية موجودة، ولكن الداخل فارغ وانعدام المحاسبة جعل الفساد يستشري في سائر الأركان مما أفقد للدولة هيبتها، الحكومة أثقلت كاهل البلاد والعباد بالديون ولم تفلح في خلق مناصب الشغل للتخفيف من البطالة.

الشعب يطالب بتتبع ثروات المسؤولين ونشرها كم أصبح وزنها الآن، الوزراء والمدراء والبرلمانيون ورؤساء الجماعات والجهات والكتاب العامون لا يتورعون عن الاستفادة من المنصب في الوقت الذي مازال فيه ما يقرب من مليون ونصف مواطن يعيشون بدون كهرباء، وأضعافهم بدون ماء صالح للشرب، ارتفاع البطالة في صفوف الشباب والنساء وخريجي المدارس العليا تفاقم، بينما تتوالى قضايا السطو على أملاك الدولة من

طرف النافذين، الفقراء والأرامل والأيتام ينتظرون الزكاة من الأغنياء الذين يظهر أنهم نسوا أو تناسوا هذا الركن من الدين.

حزبنا حزب الإصلاح والتنمية كان من أوّل المصفقين إلى الحكومة في نسختها الأولى والثانية آملين الاستجابة لانتظارات الطبقات الشعبية المشروعة، رفع المستوى المعيشي للطبقات الدنيا وصون كرامة المواطنين والقطع مع مظاهر الفساد المتنوعة والعبث واللامسؤولية.

المواطن لم يحس بتحولات إيجابية ملموسة تمس حياته اليومية فخاب ظنه، المنتخبون فقدوا الهبة والتقدير بفقدان الاستقامة والورع وطغت الماديات على المعنويات ولم يبق للكفاءة والمقدرة قيمة أمام استعمال المال والجاه وطغيان المحسوبية، انعدام العقاب والمحاسبة وتفشّي الرشوة داخل ميدان القضاء أفقد الحكومة قدرتها على ضبط الأمور.

تضرع الحكومة بعدم توفر الاعتمادات المالية لخلق الوظائف للعاطلين لا يصمد أمام تدفق الأجور العليا وشتّى أنواع الامتيازات عند الكبار وك أشكال اختلاسات المال العام التي تطفح بها تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

المشهد السياسي لا يشرف ولا يبشر بما هو أحسن.

تعددت الأحزاب وتضاءل الحماس ولم يبق المغاربة يتعاطفون مع الأحزاب وينخرطون فيها. حزبنا حزب الإصلاح والتنمية يحث الشباب على أن يناضل داخل الأحزاب السياسية ليغير أوضاع الفساد والاختلالات ويبني مجتمعا جديدا يكون قد تخلّص من

الأمراض التي تنخر الجسم المغربي حاليا لوبيات المصالح وتجار الانتخابات وبائعو الأوهام والانتهازيون المستفيدون من الريع غير أنّ اليد الواحدة لا تصفق.. الأوضاع المتردية لا تحث على ممارسة السياسة.

افتتاحية عدد 787 :

الجمعة 18 محرم 1439 موافق 28 شتنبر 2018.

الجو مضطرب

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، هو أقل ما يكمن أن نقول عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجتازها البلاد في هذه الأيام العسيرة، الحزب الحاكم يواصل حصد الهزائم في الانتخابات الجزئية، ويتهم استعمال أموال المحروقات إشارة إلى حزب التجمع الوطني للأحرار. الشكايات تتقاطر على وزارة الداخلية بخصوص امتناع رؤساء جماعات عن تنفيذ أحكام قضائية نهائية صدرت ضدهم في قضايا نزع الملكية. الصحف اليومية تتحدّث عن سوت السياسة في بلادنا وتبحث عن المسؤولين.

"قوارب الموت" تسائل سياسات الحكومة في توفير العيش الكريم للشباب المغاربة والعدد العديد من الكفاءات تهجر البلاد في اتجاه خدمة الاقتصاد الأوروبي. الحكومة المغربية عاجزة أمام ارتفاع بطالة الشباب وتردّي الأوضاع الاجتماعية. عدد وفيات المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط يقارب الخمسين ألف منذ ما يقرب من عشرين سنة.

رفعت وحدات البحرية الملكية والدرك الملكي من حالة التعبئة في صفوف عناصرها لمواجهة اختراق زوارق متخصصة في التهجير السرّي للسواحل الشمالية للبلاد.

لقد أصبح من الصعب استعادة ثقة المواطنين في قدرة المؤسسات

والسياسات العمومية على الحد من حجم الفوارق وشرائح واسعة من المغاربة تفقد الأمل في بلوغ مستوى عيش أفضل. الصراع القائم بين حزبين حليفين على رأس الحكومة لا يشجع المستثمرين على استثمار أموالهم بالمغرب. في خضم هذا الجو الذي لا يبعث على الارتياح، نجد رؤساء بلديات وقرويات ومستشارين ومسؤولين وتقنيين ومهندسين ينهبون الملايير من أموال الدولة. بعض كبار موظفي بعض العمالات يعمدون إلى ابتزاز مقاولات قصد الحصول على صفقات عمومية، كما لوحظت بعض الاختلالات في صفقات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. واستجابة لمجموعة من الشكايات التي توصلت بها وزارة الداخلية تقرر مواصلة مفتشين بوزارة الداخلية عمليات التفتيش والبحث في اختلالات عديدة بمجموعة من الجماعات القروية والحضرية، وأغلب الاختلالات مرتبطة بالصفقات والمشتريات والبنزين، ناهيك عن التحقيق في محاولات السطو على العقارات.

ومن جهة أخرى هناك شكايات أمام النيابة العامة بتهمة الارتشاء، وأمام الوكالة الوطنية للموانئ متعلّقة بسرقة الرمال من الشواطئ، مع هذا كلّه لوبي المحروقات يتحدّى المغاربة ويواصل ارتفاع الأسعار في غياب أيّة آلية مراقبة من طرف الحكومة.

افتتاحية عدد 788 :

الجمعة 25 محرم 1439 موافق 05 أكتوبر 2018.

هل نسينا التقرير العام لآفاق 2025..؟

إن الخطب الملكية جلها تستجيب لمتطلبات التقرير العام لآفاق 2025، ولا أدل على ذلك من المشروع الوطني للتنمية البشرية، ومن الشروع في تشييد المدن الجديدة، ومن مبادرات أخرى كالدعوة إلى إصلاح ورش التربية والتكوين وتفعيل نظام اللاتمركز والجهوية واعتماد سياسة زراعية جديدة وضمان الأمن الطاقي والمائي للبلاد...

وإذا كانت الممارسة الديمقراطية هي التي ستمكننا من النجاح، فعلينا بكامل الاستعجال إعادة النظر في ديمقراطيتنا دون غرس رؤوسنا في التراب كالنعامة.

تقرير آفاق سنة 2025 يتطرق إلى انزلاقات العمليات الانتخابية والتكوين المتفاوت للمنتخبين وسوء التدبير والتقطيع الترابي غير الملائم (ص 12و13) دون إعطاء حلول إيجابية.

إن تشييد مغرب أفضل يتطلب مراجعة كل ما يتعلق بالانتخابات التشريعية والمحلية مع التجرد من كل الميولات الحربية،

إذ علينا أن نشيد ديمقراطية حقيقية وأن نطلق الديمقراطية الشكلية ولو كان الحمل ثقيلا، فمن طلب الحسناء لم يغلها المهر. علينا أن نهتم بعد ذلك بالنمو الديمغرافي قصد العمل على تراجعه حسبا لتحديات المنظومة التربوية رضآلة القدرة على خلق مناصب

كافية للشغل ومن تم اختلالات السكن الغير اللائق والخصاص في كل المرافق الاجتماعية.

إن تشييد مغرب أفضل يتطلب التخفيف من عزلة العالم القروي سواء تعلق الأمر بمستوى التنمية الاقتصادية أو البشرية أو بالنظر إلى التحولات الاجتماعية ومحاربة الفقر والخصاص في الصحة والماء والطاقة.

لذلك يجب في أقرب وقت ممكن على القوى الحية التي يشغلها مستقبل البلاد أن تجتمع للتحاور حول المغرب الذي نريده جميعا لنا ولأولادنا في أفق 2025 باقتصاده القوي المندمج التنافسي المفتوح على العالم، القادر على تعميم الشغل والثروات، كما يجب على المسؤولين التواصل مع المغاربة في حصص تلفزية متواصلة لتحسيسهم بضرورة تحقيق التقدم وتطليق تراجعات الماضي أي الأمية والفقر والتهميش وانعدام التماسك واختلال نظام الحكامة وكل السلبيات التي يعرفها الجميع في سلوكاتنا.

الحوار الجاد بين القوى الحية في البلاد قمين بوضع الخطط والحلول الناجعة للقضاء على العوائق والاختلالات التي تعترض مسار البناء الديمقراطي التنموي للمغرب.

إن الاقتراع المحلي الأخير أضاف شوطا جديدا في تبخيس وتدمير الممارسة الديمقراطية مع الأسف الشديد، مما يعيق إرادة تنمية الجماعات المحلية والجهوية وينفر النخب المؤهلة ويعطل الاستجابة لمتطلبات وانتظارات المواطنين والمواطنات.

الحوار الجاد بين القوى الحية من شأنه وضع الخطط القمينة بإنصاف الفئات والجهات والمناطق الواقعة على الحدود

والنهوض بمؤهلاتها الاقتصادية وأحوالها الاجتماعية وسن نهج الحكامة الجيدة بإعطاء الأسبقية للفئات والجهات الأشد خصاصة بابتكار حلول عقلانية ومقدامة.

الحوار الجاد بين القوى الحية قمين بإيجاد سبل التخفيف من وطأة الظرفية الاقتصادية الصعبة على وطننا وخاصة في البوادي والمناطق النائية، قمين كذلك بابتكار الحلول الناجعة لتقويم بعض الاختلالات الهيكلية الحادة التي تعيق تحفيز الاقتصاد، وكذا فرض حسن تدبير الشأن العام وتخليق كذلك التدبير بحماية المال العام من كل أنواع التبذير والهدر والسرقة.

افتتاحية عدد 789 :

الجمعة 12 أكتوبر 2018.

نفس المرامي والأهداف

قرابة شهر قبل اليوم قال حزبنا حزب الإصلاح والتنمية في اجتماع عقده بأعضاء مكتبه السياسي والمنسقين الإقليميين: "البلاد تجتاز ظروفا صعبة، يجب إيجاد الحلول المناسبة لها، المسؤولون يتحدثون عن الأزمة الاقتصادية ولا يبادرون قبل غيرهم بتخفيفها بالتنازل عن امتيازاتهم وقسط من أموالهم لصالح بلادهم، أيها الميسورون لا تنتظروا قرارا من الدولة، اجعلوها أمام الأمر الواقع، أعطوا الخزينة قسطا من أموالكم وحاولوا إغلاق الهوة بين الطبقات" (سيجد الباحث هذا الكلام مسطرا على الصفحة الأولى من جريدة الإصلاح - عدد 14 شتنبر 2018).

إننا نعتز أن نسمع ونقرأ الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة يوم الجمعة 12 أكتوبر 2018، يدعو إلى تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات وتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية ودعم المبادرات الاجتماعية، راجين من الحكومة الموقرة أن تبادر بتطبيق الدعوة السامية.

أما في ما يخص إشراك القطاع الخاص في النهوض بالميدان الاجتماعي، فان حزب الإصلاح والتنمية يقترح في افتتاحيات أسبوعيته أن على رؤوس الأموال في آخر السنة توزيع قسط من أرباحهم على مستخدميهم لتشجيعهم على الاجتهاد في عملهم قصد

الوصول إلى مستوى أفضل وأرفع ولضمان حياة إنسانية كريمة لأفراد الطبقات الكادحة، مصداقا لقوله تعالى " ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ".

فهنيئا لحزب الإصلاح والتنمية على كون أهدافه ومراميه تتلاقى مع التوجيهات الملكية.

في 22 يونيو 2018، تساءلنا في الصفحة 3 من أسبوعية الإصلاح: "لماذا لا تلزم الدولة المقاولات التي أفاء الله عليها من نعمه، بتخصيص قسط من الأرباح إلى العمال كمكافأتهم على مجهوداتهم ودفعهم المؤسسة التي يعملون بها إلى الأمام، بصرف النظر عن أداء الضرائب للدولة والزكاة للفقراء..؟

كم مرة كتبنا في جريدتنا على الدولة أن تساعد الهيآت السياسية الجادة - وهي تعرفها - لتتمكن من الاستمرار في الوقوف إلى جانب المواطنين والمواطنات، وها هو جلالة الملك يقول "إننا حريصون على مواكبة الهيآت السياسية وتحفيزها على تجديد أساليب عملها بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي، لذا ندعو للرفع من الدعم العمومي للأحزاب". شكرا يا صاحب الجلالة، غير أن الحكومة الموقرة عليها أن تعتبر الأحزاب الجادة التي تنشط وتتحرك وتقدم اقتراحات للحكومة، إننا نقر أن 46 مليون سنتيم للتسيير السنوي لا تكفي حتى لثلاثة أشهر، هذا بالنسبة للأحزاب الناشئة.

بمثل خطاب العرش 2018 وخطاب ذكرى 20 غشت 2018 وخطاب 12 أكتوبر2018، بمثل هذه الخطابات فإن صاحب الجلالة يقوم بقيادة الثورة الإصلاحية التي ندعو إليها والتي تجر

المغرب نحو التقدم والازدهار والنمو الاقتصادي الذي سيقضى بحول الله وقوته على البطالة والفقر وغلاء المعيشة، لذلك نقول دائما يجب أن يلتف حول جلالة الملك فريق من المومنين الوطنيين المخلصين للشأن العام المشهود لهم بالاستقامة والمصداقية والصراحة ونكران الذات.

افتتاحية عدد 790 :

الجمعة 09 صفر 1439 موافق 19 أكتوبر 2018.

لكي يطلق التحالف الحكومي الأزمة التي يعيشها

سنتان ونصف وبضعة أسابيع تفصلنا عن انتخابات صيف 2021، إذا هي جرت في يونيو بحول الله وقوته، السؤال المطروح هو: هل التحالف الحكومي الذي يعيش أزمة حالية سيصمد حتى ذلك التاريخ..؟

من مصلحة المغرب أن تحاول الحكومة الحالية تطبيق برنامجها، وبالخصوص إبراز التوجيهات الملكية الصائبة إلى حيز الوجود، بمعنى أن تعيش الاستقرار وتتسلح بالجد والمعقول.

حبذا لو كان هناك أكثر من أمين عام لحزب التقدم والاشتراكية لدعوة الرفاق في الأحزاب المكونة للحكومة إلى التحلي بالصبر والرزانة والحكمة والتبصر والترفع عن التنابز بالألقاب والتراشق بالتصريحات الجارحة.

إننا ندعو شيخ الأمناء الذي أعيد انتخابه على رأس حزب شارك في سائر الحكومات والمعروف بهدوئه وتعلقه ببلاده أن يشارك في التنبيه والتوجيه والنصح، فالمرحلة تتطلب الجد والكد والعمل المتواصل والتحمل ونبذ الخلاف والانسجام التام وعدم الإصغاء إلى النفس الأمارة بالسوء.

الحكومة يجب تقليص عددها وتحديد اختصاصات أعضائها بكيفية

دقيقة حتى تكون في الحقيقة حكومة حرب ضد الفساد والانحلال والتقهقر والتموقع في الصفوف الأخيرة في دراسات وإحصائيات المنظمات الدولية والهيئات الوطنية مع الأسف الشديد.

الأحزاب الغير المشاركة في الحكومة من واجبها المشاركة في إطفاء الغضب، لان المغرب بلادها ووطنها، والمصير مصير جماعي، ومن الأفضل أن لا يكون سيئا، وعلى الصحف الوطنية أن تبشر ولا تنفر ولا تضخم الأمور وتحاول الطمأنة والتهدئة. في كل الأحوال يجب التفكير في الوطن قبل كل شيء.

من مصلحة المغرب أن تستمر الحكومة الحالية حتى نهاية ولايتها المقررة مع المناداة على بعض الكفاءات المشهورة والاستغناء عن بعض الأعضاء الذين لم يظهر لهم أثر. عدم الاستقرار مضر بإنجاز المخططات التي يمكنها أن تنهار.

حقيقة المواطنون غير راضين عن أداء الحكومة، غير أنها ليست مسؤولة وحدها، وأنا لا أدافع عنها. فهناك عراقيل خارجية، وأداء الحكومة مربوط بأداء الإدارة ككل والهيئات المنتخبة وعمل البرلمان، فالحكومة وحدها ليست مسؤولة عن تعثر الأمور، فالحاكمون كلهم مسؤولون، كل من له تكليف بقسط من الشأن العام مسؤول عن الأوضاع التي نعشيها: استمرار البطالة وتقهقر التعليم والخصاص في المنظومة الصحية.

لذلك نحن في حاجة إلى التخطيط لضبط الحاجيات الضرورية وكيفية الوصول إليها كما كان ذلك في العقود الأولى من

الاستقلال. كما نحن في حاجة قبل كل شيء إلى تخليق الحياة العامة وقوة الإيمان والوطنية.

"إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فان هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا".

افتتاحية عدد 791 :

الجمعة 16 صفر 1440 موافق 26 أكتوبر 2018.

النمو الاقتصادي والفلاحة

لا يمكن لأية سياسة اقتصادية وتنموية أن تنجح في بلادنا إذا لم يندمج العالم القروي والمناطق النائية والجبلية في عملية الاستثمار كطرف مشارك فعال ومسؤول لا كطرف يتلقّى المساعدات مهما تنوعت وتعددت.

رفع مستوى الإنتاج في القطاع الفلاحي وتشجيع الأنشطة الغير الفلاحية بالبادية، لابد من شأنهما رفع دخل الفلاحين الصغار إذا اتخذت الحكومة الإجراءات الضرورية ومن جملتها:

- سن قوانين تشجيع ضم الأراضي في المناطق السقوية والبورية، وحل مشاكل أراضي الكيش والجماعات السلالية والحبسية والمخزنية، ووضع برنامج وطني لاستغلال هذا الرصيد الهائل من الأراضي الصالحة للحرث.
- إقرار مبدأ إجبارية الاستغلال سواء في الأراضي السقوية أو البورية حتّى يستفيد جميع الفلاحين من برنامج المساعدة والتجهيز الذي تقدمه الدولة.
- إرشاد الفلاحين وتزويدهم بجميع وسائل الإنتاج من بذور وأسمدة وآلات ميكانيكية ووقود وماء وكهرباء بأثمان مناسبة لتخفيض تكلفة الإنتاج حتى يكون دعم الدولة للفلاحة موازيا ومتساويا مع دعمها للقطاع الصناعي.

ـ تشجيع البحث الزراعي الذي يجب أن يبرز خصوصيات كل منطقة فلاحية، ونوعية الإنتاج الضامن لدخل ملائم للفلاح، وبالتالي إبراز سياسة جهوية واضحة المعالم والأهداف (المناطق الجبلية، المناطق الجافة، التشجير...)

ـ مواصلة سياسة السدود مع التعجيل بتجهيز الأراضي التي تقع في أحواض السدود الموجودة، والتي لم تستفد بعد من السقي.

ـ الحفاظ على الأراضي الصالحة للحرث بمنع استعمالها الغير [illegible] لتوسيع المدن في إطار سياسة السكنى والتعمير.

ـ سن تشريعات وقوانين لترشيد استعمال الماء في جميع المجالات وذلك نظرا لكونه سيصبح في العقود المقبلة مادة حيوية واستراتيجية تضاهي في ندرتها البترول حاليا.

ـ تحيين القوانين ومراجعة المساطر الإدارية قصد معالجة المشاكل المرتبطة بالغابة التي يتخبط فيها السكان وتصفية النزاعات القائمة والمتراكمة والتحديد النهائي للملك الغابوي.

ـ المحافظة على الغابات وتكثيف عمليات التشجير ومحاربة التصحر وانجراف التربة.

ـ استحضار العلاقة الوطيدة بين الديمقراطية والتنمية، وجعل إدماج العالم القروي في عملية التنمية مرتبطا بالتخفيف من وصاية الإدارة.

افتتاحية عدد 792 :

الجمعة 23 صفر 1440 موافق 02 نونبر 2018.

محاربة البطالة

محاربة البطالة تتطلب تعبئة كافة القوى الحية للبلاد، وإنعاش المقاولات وتأهيلها وحث أرباب الأموال من أجل تكثيف الاستثمارات وبالتالي إحداث مناصب الشغل، لكن قبل ذلك يجب على المسؤولين اعتماد مخطط شمولي يأخذ بعين الاعتبار الوسائل والقوانين التي تحث على الاستثمار وجعله ينتج الثروة.

تعزيز دور الدولة في تشجيع الاستثمار والتحفيز عليه يتم عبر إعادة النظر في قوانين الاستثمار والقوانين المرتبطة به وقوانين الشركات وقانون الشغل والمحاكم التجارية وإعادة النظر في السياسة الضريبية وتقوية البنيات التحتية الأساسية: الطرق - الموانئ - المطارات - النقل - المواصلات - السدود - اليد العاملة المؤهلة والمكونة مما يجعل من الضرورة إعادة النظر في مجال التربية والتكوين.

إن الإقلاع الاقتصادي يبدأ بتأهيل المواطنين للانخراط في التنمية بالقضاء على الأمية عند الرجل والمرأة وبإصلاح التعليم.

تحفيز المقاولات يمر عبر تخفيف العبء الضريبي واعتماد أثمنة تفضيلية في ما يتعلق بالطاقة والماء وكذا تمكينها (أي المقاولات) من قروض وفق مسطرة مبسطة وبفوائد منخفضة نسبيا.

تقوية الاستثمار الخاص يلزم دعم المقاولة بتمكينها أيضا من تسويق ما ستنتجه سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية، بتنمية

القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات داخليا، ما معناه تحسين منظومة الأجور ورفع الحد الأدنى للأجر بالنسبة للطبقة الشغيلة الكادحة. وخارجيا بالحفاظ على التنافسية التي تتطلب التخفيض من التكلفة بالنسبة لعوامل الإنتاج، وهي كما أسلفنا أساسا الطاقة واليد العاملة والضرائب والرسوم وفوائد القروض واثمنة البقع الأرضية.

محاربة البطالة تتطلب صياغة وتنفيذ برنامج عام للأشغال الكبرى يهدف إلى تشغيل عدد هائل من العاطلين كما قلنا سابقا، وفك العزلة عن العالم القروي بكهربة القرى وأساسا بجعل الحاضرة تذهب إلى البادية عوض العكس، وذلك بإحداث التجهيزات الضرورية والتثقيفية والترفيهية: المحكمة، البنك، المدرسة، المستشفى، الملعب الرياضي، المسجد الخ.. وكذا التفكير في خلق وحدات صناعية تعالج المنتوجات المحلية والتقليدية.

إشراك العالم القروي والمناطق النائية والجبلية والصحراوية في التنمية ومحاربة البطالة يتطلب إلزامية استغلال الأراضي الفلاحية سواء كانت ملكا للدولة أو الجموع أو الجيش أو الأملاك المخزنية والتنقيب عن الماء ومحاربة التصحر وانجراف التربة والتشجير وحماية الثروة البحرية وإنعاش الصيد الساحلي ووضع خريطة وطنية للاماكن السياحية بالعالم القروي وتطوير السياحة الجبلية والمحافظة على الصناعة التقليدية التي تميز كل جهة من جهات المملكة.

لابد من الاعتناء بالجهات التي تعاني من التهميش والتي لم تستطع بعد تحقيق أسس الإقلاع الاقتصادي وتوجيه الاستثمارات

العمومية نحوها وخلق نواة لتهيئ ومعالجة منتوجاتها المحلية تمكن من امتصاص معدل البطالة بها.
برنامج طويل عريض يتطلب الإرادة القوية والوطنية الصادقة ومحبة البلاد والإخلاص للشأن العام ونكران الذات.

افتتاحية عدد 793 :
الجمعة 09 نونبر 2018.

التضامن ومحاربة الإقصاء والتهميش

الإنسان المغربي هو رأس المال وبالتالي أساس التنمية وغايتها، وعلى الدولة أن توفر له قبل كل شيء التعليم والتكوين وهو يبدأ بالكتاب القرآني الذي يجب الاهتمام به وتمكينه من الوسائل البشرية والمادية حتى نصل في آخر المطاف إلى التعليم العالي والجامعي الذي يجب ربطه بسوق الشغل.

من جهة أخرى يجب الحفاظ على التعليم العتيق وتطوير برامجه وإضافة تدريس اللغات الأجنبية إلى جانبه، كما يجب إصلاح التعليم المهني والتقني وجعله مواكبا لمتطلبات تنمية الاقتصاد المغربي.

يجب أن لا ننسى تربية ناشئتنا على العقيدة الإسلامية وتعاليم القرآن ومحاربة الانحراف والانحلال وتوجيه وسائل الإعلام لخدمة مقاصد الشريعة في السلوك والتصرفات والمعاملات بالحرص على تدريس مادة التربية الإسلامية والتربية الأخلاقية.

لقد لاحظنا في العقود الأخيرة تقهقرا اجتماعيا يرجع أساسا إلى غياب الروح الوطنية لدى بعض الشباب، فلا يمكن أن نبني المرافق ونشيد المؤسسات ونكون الأجيال ما لم يكن لدينا هوية وطنية واضحة تميزنا عن غيرنا وروح وطنية تكون الدافع لنا لمواجهة الصعاب التي تعتري طريق أي إصلاح وأية تنمية.

في مجال الرعاية الاجتماعية يجب علينا إعطاء الأولوية للمرأة التي هي أساس الأسرة والمجتمع وذلك من خلال الرعاية الصحية لها خصوصا خلال فترة الحمل والولادة وحمايتها من التعسف والعنف وضمان حقوقها وإشراكها في العمل السياسي والجمعوي وتحمل المسؤوليات وتقلد الوظائف والمناصب العمومية وهي سواء مع الرجل فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها.

في مجال الرعاية الاجتماعية يجب على الدولة الاعتناء بالأطفال بتشييد مراكز استقبال ضحايا التفسخ العائلي (الطلاق، أطفال الشوارع، الأطفال المتخلى عنهم) وتوفير مراكز الإنصات والعلاج الطبي والنفسي ومراكز خاصة بالتكوين الحرفي ومحاربة ظاهرة تشغيل الطفلات في المنازل والأطفال في الأعمال المنهكة، ورعاية الأطفال اليتامى داخل مؤسسات اجتماعية تؤمن لهم مناخا تربويا، كما يجب على الدولة والميسورين دعم الجمعيات التطوعية العاملة في مجال رعاية الأطفال ماديا ومعنويا.

نصل الآن إلى المعاقين والمسنين، يجب الاهتمام بشؤون المعاقين بتكوينهم في مراكز خاصة ترعاهم وتحميهم وخلق مآوي للمسنين الذين لا عوائل لهم. كل هاته الأصناف من البشر الذين ذكرناهم، أطفالا ورجالا ونساءا، يحتاجون إلى الرعاية الصحية، وإذا كانت الوقاية خير من العلاج فبلادنا في حاجة ماسة إلى تكوين الأطر الصحية بكثرة أطباء وممرضين وممرضات التوليد وإلزامهم بالعمل في المناطق القروية والنائية والجبلية لمدة لا تقل عن

سنتين لتغطية جزء من الخلل الحالي الذي نعيشه في البادية وفي الجبال.

الدولة مسؤولة على تطوير البرامج والأنشطة الصحية وانتشارها قصد الوصول الى تخفيض نسبة الوفيات عند الأطفال والعناية بصحة الأم وتقليص الحالات المرضيـــة الناتجـة عن الأمـراض المعديـــة وتوعيـــة المواطنين بأهمية برامج التلقيح وتعميم الضمان الصحي.

الفقراء والمهمشون هم أولى بكل ذلك قبل غيرهم، لذلك وجب على مؤسسة التعاون الوطني والضمان الاجتماعي والجمعيات الإنسانية العاملة في ميدان محاربة الفقر والتهميش أن تعي هذا الواجب.

افتتاحية عدد 794 :

الجمعة 08 ربيع الأول 1440 موافق 16 نونبر 2018.

الأوضاع الحالية ومكافحتها

أوضاعنا الحالية رغم كل ما تحقق أو أنجز في شتى الميادين، لا ترقى إلى طموحات الشعب المغربي في تحقيق العيش الكريم لجميع أبنائه وإمدادهم بالحد المطلوب من الخدمات التي ينتظرونها من الدولة. حقا إن المتطلبات متعددة ومتنوعة لا نهاية لها ولا حد، التعليم والتكوين والصحة، والتجهيز والشغل والتثقيف والأمن والسكن وهلم جرا.

ومن جهة أخرى فإن الشدة لا تدوم ولابد للفرج أن يأتي بعد الضيق وكل صعب على همم المومنين الوطنيين المخلصين يهون. يكفي اسناد الأمور الى الأطر المقتدرة النزيهة والمستقيمة والنقية التي تزخر بها البلاد والجد والكد والعمل المتواصل والمعقول.

كل الخطب الأخيرة لأمير المومنين جلالة الملك تشير إلى إعادة الاعتبار للمتشبعين بالروح الوطنية وتكليفهم بالشأن العام. من الوطنية ممارسة المسؤولية بنزاهة وقناعة وتفضيل المصلحة العامة ومقاومة استغلال النفوذ والاغتناء اللامشروع الذي تفشى مع الأسف الشديد في السنوات الأخيرة نظرا لغياب المحاسبة وتغييب العقاب حتى إن المواطن أصبح يشعر بالإحباط وخيبة الأمل أمام الفضائح والتجاوزات، وهيمنة العقليات المسيطرة والشبكات الاحتكارية، وقد خلفت الفضائح والتصرفات المشينة

التي تنشرها الصحف الوطنية - وهناك صحافة مختصة في هذه الوقائع - وتطلع عليها الأسر بجميع أصنافها وشرائحها، وتمر بدون محاسبة ولا متابعة، هذه النوازل يصعب التستر عليها بالخطابات التقليدية وبعرض نوايا الإصلاح ومحاربة الفساد دون القيام بذلك، نظرا لمزيد الوعي عند الطبقات الشعبية التي تعاني البطالة وتدهور المعيشة والضيق وتشاهد الاستحواذ على المال العام بمختلف الطرق والأساليب من طرف الفاسدين والمفسدين.

نحن لا نقصد التهويل ولا التيئيس ولا التسويد بل ندعو بكل صدق الحاكمين لاتخاذ التدابير الملموسة لمواجهة الانحرافات التجاوزات واقتراح البدائل والبرامج والمخططات الاقتصادية الاجتماعية للنهوض بالمستوى المعيشي للطبقات المحرومة، ويمكنهم فعل ذلك إذا اشتد عزمهم.

التضامن والمساواة والنمو الاجتماعي والحماية الاجتماعية، تتطلب التنظير الخلاق المبدع والمنتج، الحكم يتطلب التوقع وعدم الانصراف فقط الى التسيير اليومي، جميل تنظيم ندوات يحضرها المئات من المتخصصين لكن يجب أن يتبعها الفعل والتطبيق.

إن الدفاع عن الفئات المستضعفة والمأجورين والفلاحين والعمال والشباب والمهمشين والأرامل والأيتام والطفولة المشردة والمعاقين من أوجب واجبات الكل، إن دفاعنا نحن في حزب الإصلاح والتنمية عن الطبقات المحرومة ومحاربتنا للفوارق الاجتماعية لايتنافى مع تشجيعنا للمبادرة الحرة ودفاعنا عن المقاولين، ونداؤنا إلى من أفاء الله عليهم من خيراته أن يفكروا في المحتاجين حتى يجد التضامن مدلوله الحقيقي. ونقول للحكومة

الموقرة إذا كان من المستحيل رفع الحد الأدنى من الأجور لاشيء يمنعك من تخفيض الأجور العليا الباهظة وحذف سائر الامتيازات التي تعطى للمحظوظين وهم ليسوا في حاجة إليها، وعلى السادة الوزراء المحترمين أن يعطوا المثال بالتنازل عن الامتيازات التي يخولها لهم ظهير 1975. "وتعاونوا على البر والتقوى، وإن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتيكم خيرا".

افتتاحية عدد 795 :

الجمعة 15 ربيع الثاني 1440 موافق 23 نونبر 2018.

لو صدقوا الله لكان خيرا لهم

لقد شاءت الأقدار أن أطلع على أحد الملفات القضائية الذي عايشت بعض مراحله وأحداثه.

أول ما لفت انتباهي قبل كل شيء هو كيفية عرض الأمور، بدون تجرد، بل بالتشكيك في الوقائع، وكأنها لم تحدث، مع التأكيد أن كل ما صدر مخالف للواقع، ويأتي التكييف وقلب الحقائق والافتراء والقذف والمس بشرف الأشخاص قصد إلحاق الضرر بهم، وكأن المشتكى بهم أو المدعى عليهم ليس لديهم من يدافع عنهم، ويمكنه أن يدحض كل الأكاذيب بالحجة والبيان وإثبات الوقائع كما هي بدون لف أو دوران.

قلت في نفسي هل في نخبنا ومثقفينا وكفاءاتنا مثل هذه الفئات من البشر التي تقلب الحقائق وتبرع في خلق التقنيات لتسويد الأبيض وتبييض الأسود طمعا في الربح والمال..؟

أليس المفروض في المثقفين والنخب التوجيه والإصلاح وتقويم الاعوجاجات والحفاظ على الأمن الفكري والروحي والثقافي كما يقول المفكر عباس الجيراري..؟ ألهذا الحد ضيعنا قيم المجتمع المغربي المتمثلة في التماسك والارتباط بالدين وكذا الارتباط بالتقاليد - إذ كان رسول الأمة يوصي على الجار مثلا - ألهذا المستوى ابتعدنا عن القيم وصرنا لا نبحث إلا عن مصالحنا

الخاصة الضيقة وراحتنا ولا يهمنا الآخرين..؟
لو صدقوا الله لكان خيرا لهم، لنفرض أن المشتكين ربحوا القضية باللف والدوران هنا، ماذا سيقولون غدا أمام الحاكم الأعلى القاضي الأكبر الذي يعلم كل شيء..؟
أغلب النخب همها تحصين مواقعها والبحث عن المكاسب والامتيازات والربح. من المؤسف أن نحيى إلى زمن ضاعت فيه النزاهة وقل فيه الإيمان وتضاءلت فيه الاستقامة.
إن ما عزمنا عليه نحن ثلة من الوطنيين المومنين المغاربة في حزب الإصلاح والتنمية هو إصلاح الأوضاع وتعديل المفاهيم ومحاربة الفساد، ربّما لم نوفق، لذلك يجب علينا أن نجتهد ونكد ونبحث عن أسلوب أجدى وأنفع، وليس علينا أن نتوقف عن السير رغم كون الطريق شائك..؟ ليس علينا أن نتوقف لان الخالق يقول "لا يضركم من ضل إذا اهتديتم" ويقول سبحانه " ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء".
قلت في نفسي إن بعض المثقفين ـ منعدمي الضمير ـ لأن الكاتب الفرنسي يقول "علم بلا ضمير خراب للنفس"، يدمرون، عن قصد أو غير قصد، ما بناه المومنون الصادقون ويفسدون الأجيال بسلوكهم المنحرف ويهدمون أرْكان الأمة باتباعهم أهواءهم، إنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور، لا يحكمون العقل لأن عقولهم محجوبة الأعين والقلوب تكسوها الغشاوة، لذلك نقول للاصلاحيين لا تيأسوا وتشبثوا بالصدق والحق والعدل والإحسان والإخلاص والتقى، تغلبوا الأباطيل

وتقضوا على الأساطير، ولكل واحد منكم أقول ما قاله الشاعر الفيلسوف المهدي بن عبود.

وكن ثابت الايمان بالحق واثقا

وأعرض عن الأقوال واللغو نائيا

افتتاحية عدد 796 :

الجمعة 22 ربيع الأوّل 1440 موافق 30 نونبر 2018.

ماذا يريد المغاربة..؟

سؤال تصدر جريدة "أخبار اليوم" (العدد 2758 - الاثنين 3 دجنبر 2018) حاول الإجابة عليه في تقرير الصفحة السادسة الأستاذ أوريد وبعض المشاركين في ندوة نظمها معهد الدراسات العليا للتدبير. طبعا من الصعب الإجابة بدقة على السؤال المطروح، ليس من اليوم، بل كلما اهتزت البلاد بانتفاضات عبر مظاهراتها منذ 1965 التي أدت إلى حالة الاستثناء إلى يومنا هذا. لكن الفرق بين الأمس واليوم، بالأمس كنا قريبين من الجو الذي أدى بنا إلى استقلال المغرب : المقاومة والوطنية والكفاح والتعلق الشديد بالملكية والأحزاب العتيدة القوية: الاستقلال، الشورى، الحزب الشيوعي، الحركة الشعبية برجالات كاريزماتية يتحلون بالثقة والإيمان والوطنية والإخلاص للشأن العام : علال الفاسي والطريس وبلحسن الوزاني وعبد الرحيم بوعبيد وعلي يعتة وعبد الله ابراهيم والمحجوبي أحرضان وعبد الكريم الخطيب وغيرهم.

أما اليوم وفي وقتنا هذا بالذات العمل السياسي يعاني من الشيخوخة وفقدان الثقة فيه، وشبابنا الذي لا يعرف إلا الاحتجاجات والمظاهرات يجهل معاناة المغرب مع المستعمر، ويجهل حتى من هو محمد بن يوسف والزرقطوني وعلال بن عبد الله والفطواكي وغيرهم.. ومما يزيد في الطين بلة أن الحاكمين

الحاليين لا يعرفون ولا يحاولون أن يجيبوا على مطالبة الشعب بمغرب جديد من خلال تصرفهم اليومي وممارستهم لشؤون البلاد والعباد وضرورة التواضع وخدمة الصالح العام والتساوي في التمتع بالحقوق.

حراك السنتين الأخيرتين في عمقها تعبير عن المطالبة بالتغيير المنتظر منذ خطاب 9 مارس2011 ولم يأت بعد.

المغاربة يريدون قضاءا عادلا ومنصفا، وهذا لم يتحقق بعد مع أنه أساس البنيان الثابت المستقيم الدائم، ومادام ليس هناك عدل فليس هناك لا نمو ولا تقدم ولا استثمار ولا ازدهار.

المغاربة ينتظرون من السلطات ومن رجال الإدارة أن يعاملوهم باحترام ويرعوا مصالحهم ويسهروا على أمنهم ويدبروا شؤونهم بجدية ومسؤولية وأن يدمجوا الفئات المحرومة في المجتمع ويضمنوا كرامتها.

المغاربة يطلبون من الدولة التعليم المفيد والتكوين الضروري الذي يمكنهم من شغل يوفر لهم الكرامة والعيش الوقور، كما يطلبون منها - أي الدولة - أن تضمن لهم التطبيب والمداواة عبر منظومة صحية تغطي كافة أنحاء البلاد وخصوصا المناطق الجبلية والمناطق النائية وتوفير دور الولادة والعناية بالأطفال.

المغاربة ينتظرون من الحكومة السكن اللائق بثمن مناسب، وفك العزلة عن العالم القروي، والتنقيب عن الماء وتوفير وسائل النقل بما فيه الكفاية والإنارة..

الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة والتي تتوفر على الأغلبية في البرلمان يجب أن يكون شغلها الشاغل هو تحقيق ما

أسلفناه، لكن مع الأسف الشديد هي تهتم قبل كل شيء بمصالحها الخاصة: استثماراتها وشركاتها والوسائل التي تضمن لها المحافظة على أعداد ممثليها في المؤسسات التمثيلية، والدليل على ذلك المشاجرات والمشادات الكلامية والتهجمات وتبادل الاتهامات التي لا تشرف ديمقراطيتنا والتي تزيد في عدم ثقة شبابنا بالسياسة وبالأحزاب السياسية.

الخلاصة هي أن الأحزاب السياسية الحالية لا يمكنها أن تلعب دور الوساطة ولا حتى أن تلعب الدور الذي كلفها به دستور المملكة (الفصل7) التنظيم والتمثيل والتأطير والتعليم على ممارسة الشأن العام والسياسة وحسن السلوك.

الإعلام يجب عليه القيام بدوره في التوعية والإرشاد والتوجيه، وكذا النخب المثقفة والعلماء والكتاب والروائيون والمسرح كما كان على عهده الزاهر في الستينات والمحاضرات والندوات.

هذا واجب وطني على الجميع القيام به للتخفيف من الأزمة، تغذية الروح مواكبة مع ضمان العيش الكريم للتخفيف من الأزمة.

افتتاحية عدد 797 :

الجمعة 9 ربيع الأول 1440 موافق 07 دجنبر 2018.

قضيتنا الوطنية:
ديناميـة لا تفتـر

خلال الشهرين الأخيرين احتلت قضيتنا الوطنية مكانة خاصة في انشغالات الهيآت والمنظمات والمؤسسات المجتمعية والأحزاب السياسية، وهكذا في منتصف نوفمبر نظمت الهيأة الأكاديمية لأصدقاء الصحراء المغربية ندوة علمية في موضوع «نضال ملك وشعب من أجل الوحدة الترابية» شارك فيها الأستاذ زين العابدين الحسين والأستاذ نور الدين بلحداد، كما نظم في آخر الشهر حزب الوسط الاجتماعي ندوة بالدار البيضاء حول اقتراح جلالة الملك آلية التشاور لحل الخلاف بين المغرب والجزائر شارك فيها الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب الأمل وبعض الأساتذة الجامعيين، كما نظمت جمعية رباط الفتح للتنمية المستديمة عشية 6 دجنبر لقاءا علميا في نفس الموضوع، ويوم السبت 8 دجنبر نظمت مؤسسة الفقيه التطواني بسلا ندوة حول القضية الوطنية «الذاكرة التاريخية وقراءات في المسار» بمشاركة فعاليات سياسية وأكاديمية وجمعوية حضرها الأساتذة محمد اليازغي، عبد الفتاح البلعمشي، البشير الدخيل، موساوي العجلاوي والسيدة حسناء أبوزيد. أريد أن أقول إنّ الأفكار والاقتراحات التي تناولتها الندوات كانت موضوع اهتمام من

طرف حزب الإصلاح والتنمية وجلها تطرقت له افتتاحيات أسبوعية الإصلاح والتنمية التي سنعيد نشر بعضها ابتداءا من هذا العدد.

اجتماع جنيف تبعا للقول «تفاءلوا خيرا تجدوه» ينبئ بخير لأنه تم بمعية المغرب والجزائر وموريتانيا و(البوليزاريو) واسترسل إلى النهاية وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر في مارس أو أبريل 2019، وإن لم يتسرب أي شيء بالتحديد عن ما قيل، فيمكننا أن نقول إن الاجتماع في حد ذاته بادرة خير بعد طول انقطاع.

بلادنا تقدمت في 2007 بمقترح الحكم الذاتي، وكل الخطب الرسمية تجزم بأنه آخر تنازل للمملكة المغربية خصوصا وأن المنتظم الدولي نعته بالجدي ذى مصداقية. بالمقابل، الجزائر و(البوليزاريو) تتحدثان عن قرار المصير بالاستفتاء. يوم الخميس 28 يونيو 2018 منتخبون وبرلمانيون من جهة العيون جددوا للمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة تشبثهم بمبادرة الحكم الذاتي، ويوم السبت 30 يونيو 2018 منتخبو وأعيان وشيوخ القبائل الصحراوية بجهة الداخلة وادي الذهب جددوا التأكيد للمبعوث الأممي على أن مبادرة الحكم الذاتي تعد الحل الوحيد لمشكل الصحراء، هذا في الوقت الذي جدد فيه السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة يوم الاثنين 11 يونيو على أن قضية الصحراء المغربية هي قضية وحدة ترابية وليس "تصفية استعمار" أمام اللجنة 24 التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك. على كل حال الصحراء في مغربها والمغرب

في صحرائه، الواجب هو ترتيب البيت من الداخل ومن طنجة إلى الكويرة، وهذا ما يستنتج من كل التدخلات. نحن الآن في العقد الرابع من المشكل، طلقنا كل السلبيات ويجب علينا تقوية الايجابيات في جنوب المغرب وفي شماله، لأن الرأي العام الدولي ينظر إليهما معا ويتأثر بهما معا.

التشبث بالحكامة: التدبير الحكيم للقضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية أولها تثبيت الديمقراطية الحقيقية بانتخابات حرة شفافة ونزيهة، احترام حقوق الإنسان قولا وفعلا، تحقيق القضاء العادل، الكل سواسية أمام الأحكام، الصغير والكبير، القوي والضعيف، والغني والفقير، التطبيق الصارم للمفهوم الجديد للسلطة، فتح مكاتب المسؤولين والاعتناء بالمواطنين والمواطنات وتكريمهم وعدم احتقارهم وتبخيس أمورهم، التعليم والتكوين والتشغيل والتطبيب أساس الاستقرار، يحق للمغرب أن يفتخر بما أنجزه في الأقاليم الصحراوية منذ 1975 إلى اليوم، وهو لا يمن على أبنائه المومنين الوطنيين المخلصين، بل يذكر به المتنطعين، هل هكذا كانت الصحراء في عهد الاستعمار الاسباني..؟ لقد بنى المغرب الطرقات والمطارات والموانئ وتحلية المياه والكهرباء والفلاحة والصيد البحري والملاعب الرياضية والمساجد والمعامل والتجارة.. واهتم بالصناعة التقليدية الصحراوية والتقاليد والثقافة الصحراوية، والسكن والمحاكم والمستشفيات والمدارس ومعاهد التكوين، ومازال هنالك مشاريع وأوراش بقى على المغرب أن يبحث الكيفية التي ستمكن من أن يصل إلى

الصحراوي العادي شيئا من هذه الثروة، وهذا موكول إلى سائر المكونات المجتمعية للأقاليم الصحراوية وليس للحكومة وحدها، لأن ما تجنيه الدولة من الصيد البحري والفوسفاط والمعادن تصرف أضعافه على المنطقة ومن واجبها أن تشعر به المؤسسات الدولية، كما يجب على الدولة أن تبين أن أبناء المنطقة الصحراويين المغاربة يشاركون بجدية في هذه الحركة التنموية في الصحراء، نفس الشيء بالنسبة للقضية الوطنية الأولى، يجب على الكفاءات الصحراوية أن تكون في الصفوف الأولى للدفاع عن القضية لأنهم أصحاب حق «وما ضاع حق من ورائه طالب»، عليهم أن يندمجوا للاندفاع التام في سائر القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهم المنطقة بالصحراء، والحمد لله بعد 43 سنة من رجوعها إلى الوطن الأم أنجبت المحامين والولاة والعمال والفقهاء والأطباء والتجار والمقاولين الكبار والفلاحين الماهرين والعلماء والصناع.. ومن يتجاهل هذا حق عليه القول «إنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور».

افتتاحية عدد 798 :

الجمعة 06 ربيع الثاني 1440 موافق 14 دجنبر 2018.

يـد الله مـع الـجـمـاعـة

نشرت جريدة "المساء" في عدد 3764 ليوم الاثنين17 دجنبر 2018، بان حزب الاستقلال يطالب بإقرار إصلاحات سياسية للحد من حالة الالتفاف على المكتسبات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، وهكذا طالب الاستقلال بمراجعة القانون التنظيمي للأحزاب السياسية لتمكينها من تاطير المجتمع أي الرفع من مستوى الدعم المالي استجابة للقرار الملكي السامي.

نسي "المساء" أو تناسى انه في أكتوبر 2018 أي شهرين قبل حزب الاستقلال، تأسيسا على ما تضمنه الخطاب الملكي ليوم الجمعة 12 أكتوبر 2018، أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الذي قال فيه جلالته:

"إننا حريصون على مواكبة الهيئات السياسية، وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية.

لذا، ندعو للرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها، في مجالات التفكير والتحليل والابتكار".

راسلت سبعة أحزاب ناشئة فخامة السيد وزير الداخلية ومعالي رئيس الحكومة وكتبت لهما ما يلي:

إن الأحزاب الوطنية الموقعة أسفله تؤكد أن الخطاب الملكي السامي أمام نواب الأمة في افتتاح السنة التشريعية الجديدة، لم يحد عن التوجهات التي خطها جلالته، من خلال تجاوبه التام مع انشغالات المواطنين، ومطالب النخب السياسية الرامية إلى الرفع من وتيرة الأداء السياسي ومستوى المردودية لدى الأحزاب الوطنية، والدفع بمسيرة الانتقال الديمقراطي الى المدى الذي يجعل من هذه الأحزاب مؤسسات ذات نفع عام تساهم بفعالية في تاطير وتنظيم المواطنين وفقا لأحكام الدستور الذي يؤكد في فصله السابع على ما يلي: "تعمل الأحزاب السياسية على تاطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية، وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب، بالوسائل الديمقراطية، وفي نطاق المؤسسات الدستورية".

ولما كان الدعم العمومي للأحزاب السياسية، هو إحدى الوسائل التي أبدعتها أرقى النظم الديمقراطية، لتأمين عملية سياسية قائمة على مبادئ الانفتاح وتشجيع المنافسة الشريفة بين المشاريع والبرامج السياسية، وتحفيز الهيئات الحزبية على القيام بمسؤولياتها، والحد من الفوارق بينها، وكبح جماح تدخل المال الفاسد في الحياة السياسية، وفتح أبواب المشاركة في العملية

السياسية والانخراط في الأحزاب أمام المواطنات والمواطنين جميعا.

وتماشيا مع الدعوة التي تضمنتها المذكرات التي سبق لعدد من الأحزاب الناشئة أن رفعتها إلى الدوائر المسؤولة بشان إعادة النظر في الدعم العمومي الذي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية، وذلك وفق ما يحقق لها المساهمة الفعالة في البناء الديمقراطي لبلادنا.

يشرفنا نحن الأحزاب الوطنية الموقعة أسفله أن نرفع إلى سيادتكم الاقتراحات العملية التالية:

أولا: مراجعة قانون الأحزاب، وخاصة منه المواد المتعلقة بمساهمة الدولة في تمويل الأحزاب السياسية، بما يضمن العدل والمساواة بينها جميعها، ويكفل تقليص النفقات العمومية وترشيدها.

ثانيا: تخصيص دعم لتوفير مقرات حزبية محترمة، بمعدل مقر واحد على الأقل في كل جهة من جهات المملكة.

ثالثا: تخصيص دعم للأنشطة الإشعاعية من مهرجانات خطابية وندوات تأطيرية، وكذا المشاريع الحزبية الرامية إلى تحفيز المواطنين على المشاركة السياسية.

رابعا: ضرورة استفادة كل الأحزاب بالتساوى من الدعم المخصص للكفاءات التي ستوظف في مجالات التفكير والتحليل والابتكار.

خامسا: مساعدة الأحزاب على تكوين الأطر في مجالات الإدارة والتواصل والأداء القيادي، مع رصد تمويل مباشر لتسيير المنظمات الموازية النسائية والشبابية وغيرها...

سادسا: تشجيع كافة الأحزاب السياسية - دون تمييز بينها - على إنشاء مشاريع تنموية، أو المشاركة فيها، بما يكفل لها موارد مالية مستقلة ودائمة.

سابعا: مطالبة المجلس الأعلى للحسابات بنشر تقرير عن الميزانية السنوية للأحزاب السياسية أمام عموم المواطنين، على أن يتضمن هذا التقرير مداخيل ومصاريف كل حزب على حدة.

ثامنا: إقرار إلزامية توفر كل حزب من الأحزاب السياسية على منبر إعلامي - ورقي أو رقمي - مع تخصيص دعم مباشر لذلك من طرف الدولة.

تاسعا: إعادة النظر في المقاييس الظالمة التي تؤسس عليها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري توزيعها غير المنصف لحصص الأحزاب السياسية في وسائل الإعلام العمومية.

عاشرا: ضرورة استشارة كافة الهيئات السياسية عند التحضير لأي تعديل في قانون الأحزاب تستلزمه مستجدات الساحة الوطنية.

وإذ نقدم بين أيديكم هذه الاقتراحات العملية، فإننا نعرب لكم عن استعدادنا الكامل لتوضيح مضامين هذه المذكرة ومناقشتها، كما نؤكد لكم التزامنا الوطني الصادق بالدفاع عن الثوابت الراسخة للأمة المغربية، وحرصنا القوي على تنزيل مضامين التوجيهات

الملكية بما يساهم في تطوير مؤسسات بلادنا ويرسخ مكاسبها الدستورية.

وفقنا الله وإياكم لما فيه المصلحة العليا للوطن والمواطنين، وهدانا جميعا إلى سواء السبيل. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

افتتاحية عدد 799 :

الجمعة 13 ربيع الثاني 1440 موافق 21 دجنبر 2018.

لا بد من القيام بإصلاحات

حسب جريدة "أخبار اليوم" نظمت جماعة العدل والإحسان يوم 22 دجنبر 2018، ندوة في موضوع "عمق الأزمة وسؤال المستقبل" شارك فيها سياسيون وحقوقيون يساريون، ولا نستغرب فقد فتح لهم الباب تقدميون اشتراكيون بتحالفهم قبل سنوات مع العدالة والتنمية لتدبير شؤون البلاد والعباد. الغريب هو كون الوسطية والاعتدال غابتا عن العروض، بل نفرت عوض أن تبشر، فبيننا وبين سنوات الرصاص أزيد من عقد من الزمن، ولا يجمل تشبيه الحاضر بممارسات سنوات الرصاص.

الشعب المغربي قرر مصيره منذ أن بدأ ينتخب ممثليه، ربما أخطأ في اختيارهم، ربما كانت هنالك عوامل خارجية أدت إلى كون المؤسسات المنتخبة أصبحت شبه صورية، وهذا ما يجب إصلاحه عوض إلصاقه بالمؤسسة الملكية، فهي نادت في خطاب 2002 صراحة قائلة إلى الأحزاب السياسية "أعطوني أحسن ما عندكم من النخب تكون قاطرة رافعة للتقدم والنمو".

نريد الدستور ولا نريد ما يترتب عنه، ترتب عنه كون الحزب الأول في الاستحقاقات هو الذي كون الحكومة، فإذا كانت ضعيفة فعلى المعارضة أن تقوم بواجبها، ربما المعارضة بنفسها مهلهلة، بقي على المجتمع المدني في إطار التشارك أن يتحرك بالندوات

والمحاضرات والاقتراحات والتوجيهات ليحتل مكانه، لان المسؤولية جماعية.

نعود فنقول :

ضعف الطبقة السياسية وانعدام وجود زعماء من طينة علال الفاسي وعلي يعتة وبلحسن الوزاني، ومولاي عبد الله ابراهيم وعبد الرحيم بوعبيد والدكتور الخطيب ومحمد بوستة، ورضى كديرة والمعطي بوعبيد، منهم من واكبوا الملك الحسن الثاني رحمه الله ومنهم من حاربوه، يترك المجال فسيحا أمام جلالة الملك محمد السادس نصره الله ليبني مستقبل المغرب حسب مخططاته : تحديد الوجهة، ارجاع الثقة، تجديد النخب، تخفيف عناء الطبقات الشعبية المحرومة من العدل والتعليم والتطبيب والسكن والشغل وإبعاد الفاسدين المفسدين من مناطق القرار وهي تحركات نحبذها ونباركها.

الحديث عن مقاومة الجماهير الشعبية وقمعها بألفاظ حادة ليس في صالح المغرب، إذ لنا أعداء وحساد متربصين يحصون هفواتنا وكبواتنا، ولا يجب أن نعطيهم الأسلحة ليتشفوا فينا، لنا مشاكلنا لا شك في ذلك، وما علينا إلا أن نبدع الحلول لتجاوزها وهو النضال الحقيقي. لا نحتاج إلى التقارير الدولية للوقوف على أمراضنا، نحن نعرفها ويمكننا التغلب عليها بوحدة الصفوف وجمع الكلمة والتنازل عن الأنانية وحب الذات والتحلي بالتواضع والاستقامة والجد والكد والعمل المتواصل والخلق والابداع والقيام بالإصلاحات الضرورية التي تجعل المؤسسات في خدمة الشعب

والمصلحة العامة، وجعل الفضاء متسما بالعدل والنزاهة ومخافة الله.

إن التحول رهين بقوة المومنين الوطنيين، المخلصين للشأن العام، الديمقراطيين الذين يجب عليهم أن يتعاونوا لإنجاح التحول. كما يجب أن يلتف حول الملك فريق من الوطنيين المجاهدين المشهود لهم بالاستقامة والمصداقية والصراحة، القادرين على قول الحقيقة كما هي للملك، لا يخفون عليه شيئا، مستعدين لحمل العبىء براتب زهيد وبنكران الذات.

افتتاحية عدد 800 :

الجمعة 20 ربيع الثاني 1440 موافق 28 دجنبر 2018.

الفهرس

ليس بيننا هشيم.. بل بيننا رجال هشام 3
قدرة حزب الإصلاح والتنمية 5
ضرورة التصدي للمناورات 7
ما زلنا ننتظر 9
[illegible] على كيان الحزب 12
إنه انقلاب وليس اختلافا 15
الإصلاح والتنمية 17
أزمة القيم 19
الاحتجاجات والاصطدام 21
الوقاية خير من العلاج 23
من جهاد إلى آخر 26
من جد وجد 28
التصحيح 31
من أجل التنمية 33
تجنب الفوارق الاجتماعية 36
الحل بين يدي الحكومة 38
مسؤولية مواقع التواصل الاجتماعي 41
ملوكنا 44
ليس غلاء المعيشة السبب الوحيد 47
موازين 53

في انتظار الحكم النهائي 55
على هامش تهييء القانون المالي 58
الملكية قاطرة التطور والتقدم والتنمية..... 61
لو صدقوا الله لكان خيرا لهم..... 64
يجب أن لا تظلّ التوجيهات الكبرى حبر على ورق..... 67
التقشف؟!!..... 70
هل لنا حكومة..... 73
الدخول السياسي أم الدخول المدرسي..؟..... 76
لنفكر جيمعا..... 78
العزوف عن ممارسة السياسة..... 80
الجو مضطرب..... 83
هل نسينا التقرير العام لآفاق 2025..؟ 85
نفس المرامي والأهداف..... 88
لكي يطلق التحالف الحكومي الأزمة التي يعيشها..... 91
النمو الاقتصادي والفلاحة..... 94
محاربة البطالة..... 96
التضامن ومحاربة الإقصاء والتهميش..... 99
الأوضاع الحالية ومكافحتها..... 102
لو صدقوا الله لكان خيرا لهم (مكرر عدد781) 105
ماذا يريد المغاربة..... 108
قضيتنا الوطنية: دينامية لا تفتر..... 111
يد الله مع الجماعة..... 115
لا بد من القيام بإصلاحات..... 120